مهمَّشُونَ فِي وَطَنِهِم

التَّمِيزُ الحُكومِي ضد الشِّيعة في البحرين

الجزء الأول

العنف، والاستبعاد السياسي، والاعتداء على المؤسسة الدينية الشيعية

Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain

مهمَّشُونَ فِي وَطَنِهِم

التَّمِيزُ الحُكومِي ضد الشِّيعة في البحرين

الجزء الأول

العنف، والاستبعاد السياسي، والاعتداء على المؤسسة الدينية الشيعية

فبراير 2015

1001 Connecticut Avenue Northwest, Suite 205 • Washington, D.C. 20036 • 202.621.6141 • www.adhrb.org • @ADHRB

© ٢٠١٤، أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) ، ومركز البحرين لحقوق الإنسان (BCHR)، ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية (BIRD). جميع الحقوق محفوظة.

أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، هي منظمة غير ربحية ومصنفة ضمن فئة ١٠٥(c)(٣) المعفاة من الضرائب في أمريكا، ومقرها في العاصمة الأميركية واشنطن. نسعى لتعزيز الوعي ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين والشرق الأوسط.

مركز البحرين لحقوق الإنسان، منظمة غير ربحية غير حكومية، مسجلة لدى وزارة العمل والخدمات الاجتماعية في البحرين منذ يوليو/تموز ٢٠٠٢. وبرغم الأمر الصادر من السلطات في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤ بإغلاقه، إلا أن المركز لا يزال يعمل بعد حصوله على دعم محلي ودولي واسع بفضل نضاله من أجل تعزيز حقوق الإنسان في البحرين.

معهد البحرين للحقوق والديمقراطية، منظمة غير ربحية، مقرها لندن بالمملكة المتحدة. يتركز عمل المعهد على الاستجابة لدعوات الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين عبر التأييد والتعليم وبث الوعي.

Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain

أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين

1001 Connecticut Ave. Northwest, Suite 205
Washington, DC 20036
202.621.6141
www.adhrb.org

Bahrain Center for Human Rights

مركز البحرين لحقوق الإنسان

www.bahrainrights.org

Bahrain Institute for Rights and Democracy

معهد البحرين للحقوق والديمقراطية

www.birdbh.org

المُحتَوَيَات

تَمهيد ٤

مَنَهجِيَّةُ التَّقرير ٥

المُقدِّمة ٦

العُنفُ ضدَ الشِّيعَة ٨

القُوَّةُ المُفرطَة في السُّجونِ البَحرَينيَّة ١١

التَّمييزُ السِّياسِي ١٤

الهَيكَلُ الإقصَائِي للحُكُومَةِ ١٤

التَّقسِمُ غَير المُتَمَاثِلِ للدَّوائِر ١٥

التَّمييزُ الدِّيني ١٩

العُنفُ ضدّ رِجَالِ الدِّينِ الشِّيعَة والشَّخصِيَّاتِ الدِّينِيَّة الشِّيعِيَّة ١٩

تَدمِيرُ المَسَاجِدِ والمَواقِعِ الدِّينِيَّة الأُخرَى ٢٠

إجْراءاتٌ قَانُونِيَّةٌ ٢١

التَّعلِيمُ والمَنَاهِج المَدرَسِيَّة ٢٢

التَّوصِيَاتُ ٢٤

تَمهِيد

ليس من غير المألوف في البحرين أن نسمع عن قيام الحكومة بتكريس «الإبادة الجماعية ضد الشيعة» من شعبها. ومثل هذا الكلام إما إنه تطرُّف سياسي أو معلومات مغلوطة بفداحة. على الرغم من قيام الحكومة في الماضي بارتكاب عمليات قتل خارج نطاق القضاء -إلى حد كبير ضد الشيعة، إلا أنّ عنف الحكومة لم يصِل إلى مستوى ما وقع في رواندا أو سربرينيتشا. ولكن تبقى الحقيقة هي أنّ مجرد تلفّظ الشيعة في البحرين بمثل هذه العبارة هو دلالة على أن الشريحة الأكبر من البحرينيين تشعر وكأن وطنها يصنفها من طائفة الأعداء.

وهو شعور دقيق على ما يبدو. فقد مرّت أكثر من ٢٠٠ سنة وغالبية سكان البحرين تدير نفسها على نحو فعّال، حيث كانت سياسات التمييز ضد الشيعة إلى حد كبير السّمة المميزة لقبيلة آل خليفة منذ أن غزت الجزيرة في أواخر القرن السابع عشر. في تسعينيّات القرن الماضي، بدت الحكومة وكأنها قد فتحت صفحة جديدة عندما أعلن حمد (الأمير آنذاك) عن ولادة نظام ملكي دستوري. كانت السنوات العشر التي تلت الإعلان إلى حدّ ما أقلّ عنفًا في التاريخ البحريني الحديث، حيث قلّصت الحكومة من ممارستها للاعتقال التعسفي والتعذيب ضد المعارضة الشيعية. ولكن لأنّ الوضع السياسي وصل حد الإحباط لعقد آخر، ارتفعت حدّة التوتر في أوساط السكان الشيعة الذين وُعدوا بالحصول على صوت مهم في الحكومة ولم يروا أي تغيير. توّجت هذه المشاعر الحركة الاحتجاجية في فبراير ٢٠١١، والتي لم تكن شيعية حصرًا ولكن غذّتها حالة الاستياء الشيعية.

قامت الأسرة الخليفية الحاكمة بالرد على الاحتجاجات من خلال العودة إلى نهجها القديم. في حين اتسمت بدايات عام ٢٠٠٠م بضبط النفس من جانب الحكومة -على الأقل في سياساتها الأمنية تجاه الشيعة، شهدت فترة ما بعد عام ٢٠١١ عكس ذلك تمامًا، حيث تزايدت مزاعم بقيام الحكومة باعتقال واحتجاز القادة السياسيين وإغراق القرى الشيعية بالغازات المسيلة للدموع، وتعريض الشباب الشيعة للتعذيب. خلال عام ٢٠١١، وصلت الحكومة إلى حد فصل عدة آلاف من الشيعة من وظائفهم، بل حتى إلى تجريف ٣٨ صرحًا دينيًا للشيعة، بما في ذلك نحو ٠٣ مسجدًا. يمكن القول بأنّ الشيعة تقريبًا خارج عملية صنع القرار ودوائر سَن التشريعات الحكومية تمامًا، ونادرًا ما يكون لهم وجود بين العاملين في قطاع الطوارئ الحكومية، بما في ذلك قوات الأمن الحكومية والجيش.

إنّ عبارة «الإبادة الجماعية ضد الشيعة»، هي تشويه لصورة الوضع في البحرين. فلم يحدث هناك قتل جماعي للشيعة، ولا توجد معسكرات اعتقال في البلاد. ولكن الشيعة معزولون عن الهيكل السياسي، وغالبًا ما يُجبرون على العيش في قرى صغيرة تستهدفها قوات الأمن بشكل روتيني لاعتقالهم تعفسيًا وتعذيبهم، ويتم فصلهم من أعمالهم لمجرد التعبير عن آرائهم السياسية، وتجريدهم من الجنسية بشكل تعسفي في المحاكم البحرينية، ويشاهدون دور عبادتهم وهي تُدمَّر أمام أعينهم كجزء من حملة من العنف والترهيب ترعاها الحكومة. وحيث أن الشيعة يعتبرون «عنصرًا» وليس طائفة دينية، فإن وضعهم يتناسب بالضبط تقريبًا مع تعريف الفصل العنصري الوارد في اتفاقية ١٩٧٦ في هذا الصدد. وإذا كانت عبارة «الإبادة الجماعية ضد الشيعة» تعتبر غلوًا سياسيًا، فإن «الفصل العنصري ضد الشيعة» هو أقرب إلى الحقيقة التي ترفض الحكومة البحرينية الاعتراف بها.

يبيّن التقرير التالي وبشكل قاطع أنّ الحكومة مارست تاريخيًا -ولازالت تمارس- سياسة منهجية من التمييز ضد الشيعة في البحرين. وهذا التقرير هو جزء من جزئين؛ يركز هذا الجزء الأول على عنف الدولة ضد الجهات الشيعة، واستبعاد الشيعة من العملية السياسية، وممارسات التمييز الحكومية ضد المؤسسة الدينية الشيعية ذاتها. من خلال القيام بأعمال عنف ضد المحتجين الشيعة وإزاحة الشيعة عن السلطة السياسية الفعلية والاستهداف المباشر للمؤسسة الدينية الشيعية، نجحت الحكومة ليس فقط في إخضاع أكثر من نصف سكانها، بل أيضًا في استدراج بعض عناصر المجتمع الشيعي إلى العنف، الأمر الذي يبرّر الرواية الطائفية. من أجل أن تتمكن البحرين من تغيير اتجاهها وإعادة توازنها، ستحتاج الحكومة إلى إعادة النظر في سياساتها إزاء الشيعة بشكل كامل وأن تهدف إلى تحسين شامل ولاحترام حقوق الإنسان لشعبها بأكمله.

حسين عبد الله
المدير التنفيذي - أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين

مَنَهِجِيَّةُ التَّقرِير

هذا التقرير هو نتاج بحث ميداني واسع، تحقّق من خلال دراسة للسجلات الحكومية وإجراء مقابلات مع الجهات الفاعلة المعنية بالإضافة إلى أراشيف لتجارب شخصية عن مجريات الأحداث في البلاد. كما تم استكمال هذا البحث بشكل كبير من خلال مراجعة أدبية لمجموعة واسعة من مصادر موثوقة، منها الصحف المعتبرة والمجلات والمذكرات. ومتى ما كانت الإمكانية متاحة، قدّم التقرير اقتباسًا للمصادر المعلنة. وفي الحالات التي تلزمنا السرية على تجهيل المعلومات أو حجب مصادرها، قد يضطر التقرير إلى حذف المصدر والاشارة للحاجة إلى السرية. وقد تكون هذه المصادر متاحة عند الطلب بشكل خاص.

المُقدّمَة

في عام ١٧٨٣، غزت عائلة آل خليفة البحرين، واحتلت هذه الجزيرة الصغيرة الواقعة في قلب الخليج الفارسي وإخضاع سكانها الشيعة تاريخيًا لحكم السنّة. وقد حاول الحكام الفرس السابقين لهذه الجزيرة وفي مناسبات عدّة استعادة سيطرتهم على البلاد، إلّا أنّ آل خليفة تمكنوا من صدّهم، وبقيت البلاد تحت حكم آل خليفة المتداعي لعقدين من الزمن. في عام ١٨٠٢، دخلت حكومة آل خليفة في معاهدة شرعنة مع الإمبراطورية البريطانية، وظلت البحرين تحت الإدارة الفعلية لأسرة آل خليفة منذ ذلك الحين. عندما غادرت بريطانيا الخليج الفارسي في السبعينات بقيت عائلة آل خليفة -وبرغم التغييرات الحكومية العديدة التي شهدتها الجزيرة في العقود التي تلت- ووجدت غالبية سكان البلاد الشيعة نفسها تحت حكم عائلة سنّية منذ غزوها الأول في القرن السابع عشر.[1]

بحسب التقديرات الحالية فإن سكان البحرين هم حوالي ٧٠٪ من الشيعة[2] و ٣٠٪ من السنة، مع نسب هامشيّة لأتباع الديانات الأخرى [3]. إلى حد كبير، تميّزت فترة حكم أسرة آل خليفة بالسّلم بين هاتين الطائفتين، ولكن كان العداء بين الشيعة والحكومة. مازال العديد من الشيعة ينظرون إلى عائلة آل خليفة كغزاة، ويشعرون بالامتعاض من تهميش الحكومة لصوتهم وقوتهم داخل المجتمع. وعلى الجانب الآخر، دأبت الحكومة الخليفية على التمييز ضد الشيعة في البلاد -في كثير من الأحيان لصالح أولئك المواطنين والمقيمين الذين يشاطرونهم المعتقد.

وقد بلغ هذا الشعور ذورته في فبراير/شباط عام ٢٠١١، عندما احتج ما يقارب نصف السكان البحرينيين مطالبين بتشكيل حكومة أكثر تمثيلًا وباحترام أكبر لحقوق الإنسان. وفيما تسعى الحكومة إلى وصف الاحتجاجات بأنها مدفوعة من الشيعة، وثّق المراقبون المستقلون حضورا سنيًا ملموسًا في الثورة[4] ، مما جعل لها تمثيلًا من معظم سكان البلاد. فجاء العنف الحكومي فيما بعد ليستهدف المحتجين الشيعة بشكل ملحوظ؛ ليثبت بأنّ سكان البحرين على استعداد للتعايش معًا إلا أنّ السياسات التمييزية للحكومة تستمرّ في تفريقهم.

حديثًا، أصبحت الحكومة تميز ضد الشيعة بالعديد من الطرق. فلا تزال قوات الأمن الحكومية تتفرد بالقرى الشيعية والمحتجين هناك عبر أعمال العنف والاستخدام المفرط للقوة، فيما لاتزال الاحتجاجات التي يقودها الشيعة مستمرة بشكل يومي. ومثلما حدث أثناء أعمال العنف التي عقبت احتجاجات عام ٢٠١١، لاتزال الحكومة تستخدم أيضًا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب ضد السجناء السياسيين الشيعة، في معظم الأحيان من خلال الحصول على الاعترافات المنتزعة بالإكراه واستخدامها كأدلة لتضمن بها إداناتهم في المحاكم البحرينية[5].

يساهم تمييز الحكومة ضد الشيعة سلبًا في شحن الحلبة السياسية، حيث أن الحكومة قامت بهندسة النظام على نحوٍ يجعل من المستحيل للشيعة الحصول على سلطة سياسية في البلاد. حيث يمثّل الملك ومجلس الوزراء ومجلس الشورى الغالبية العظمى من السلطة التشريعية والتنفيذية؛ أقلية هذه المقاعد هي للشيعة. كما تقول المعارضة الرسمية أنّ لدى الشّيعة ١٧ من أصل ٤٠ مقعدًا في مجلس الشورى (٢٠١٠-٢٠١٤) وفقط ٦ من الـ ٢٩ من أعضاء مجلس الوزراء[6]. وفيما يتعلق بالنوّاب المنتخبين في البرلمان البحريني، فالدوائر الانتخابية مصممة بحيث يكون عدد الناخبين في منطقة سنية ٧٠٠ شخص وفي منطقة شيعية ٧,٠٠٠ شخص؛ على أن يكون لكل منطقة ممثلًا واحدًا فقط في البرلمان. وقد قامت الحكومة مؤخرًا بإعادة رسم الدوائر ولكنها لازالت لا تعترف بمبدأ «لكل شخص صوت واحد»، ولازال الشيعة يرون أنه من المستحيل أن يحصلوا على أغلبية في البرلمان.

أخيرًا، فإنّ الحكومة قد مارست التمييز بقوة ضد المؤسسة الدينية الشيعية الفعليّة. في أعقاب أحداث فبراير/شباط ٢٠١١، هدمت القوات الحكومية ٣٨ مسجدًا بالإضافة إلى مواقع دينية أخرى كلها تابعة للمواطنين الشيعة[7]. وبرغم تعهّد الحكومة بإعادة بناء هذه المساجد إلا أنها أخفقت في القيام بذلك حتى الآن، وما تم بناؤه من تلك المساجد تمّ بأموال المواطنين الشيعة. بل هناك حالات قامت خلالها الحكومة بضم الأراضي التي كانت

1 Minority Rights Group International, "World Directory of Minorities and Indigenous Peoples." Bahrain Overview. February 2012. Accessed January 20, 2015. http://www.minorityrights.org/4096/bahrain/bahrain-overview.html

2 Religion Freedom Report, Bahrain, Accessed January 18, 2015. http://religion-freedom-report.org.uk/wp-content/uploads/country-reports/bahrain.pdf.

3 Kirkpatrick, David. "Power Struggles in Middle East Exploit Islam's Ancient Sectarian Rift." July 5, 2014. Accessed January 20, 2015. http://www.nytimes.com/2014/07/06/world/middleeast/power-struggles-in-middle-east-exploit-islams-ancient-sectarian-rift.html?_r=0

4 Aslan, Reza. "Bahrain's Fake Sectarian War." Foreign Affairs. (June 30, 2013). Accessed January 20, 2015. http://www.foreignaffairs.com/features/letters-from/bahrains-fake-sectarian-war.

5 Human Rights Watch, "Bahrain: Reject Confessions Linked to Torture." Bahrain: Reject Confessions Linked to Torture. June 21, 2012. Accessed January 20, 2015 http://www.hrw.org/news/2012/06/21/bahrain-reject-confessions-linked-torture.

6 الوفاق: «المساواة والمواطنة أساس الديمقراطية»
http://alwefaq.net/uploadfiles/files/Tameez_3Oct2013.pdf

7 Mabon, Simon. "The Battle for Bahrain: Iranian-Saudi Rivalry." Middle East Policy 19, no. 2 (2012): 84-97. Accessed January 20, 2015. http://www.mepc.org/journal/middle-east-policy-archives/battle-bahrain-iranian-saudi-rivalry?print.

هذه المساجد مبنية عليها[8]، رافضة طلب الشيعة إعادتها إلى ملكيتها الأصلية. وهناك حالات أخرى تجاوزت الحكومة الحدود لتصل إلى هدم بعض المساجد للمرة الثانية بعد أن حاول المواطنون الشيعة أنفسهم إعادة بنائها[9]. كما تقوم الحكومة أيضًا بالتمييز ضد المذهب الشيعي بطرق أخرى أقل لفتًا للنظر، كقيامها في كثير من الأحيان بمهاجمة الرموز الدينية الشيعية، ومنعها إدراج المعتقدات الشيعية في المناهج التعليمية، وأحيانًا حلّ المؤسسات الدينية الشيعية [10].

وقد صُممت سياسات الحكومة التمييزية لضرب طوق من العُزلة على المواطنين الشعية وتهميشهم داخل وطنهم. في الوقت الذي تتهم الحكومة مواطنيها بتبني الطائفية، يظهر هذا التقرير ليثبت عكس ذلك تماما: ففي حين يستعد سكان البحرين -شيعةً وسنةً- للتعايش معًا، تقوم الحكومة نفسها بإذكاء جذوة الطائفية لتبرّر قمعها للأغلبية الشيعية.

8 ahrain Center for Human Rights, "Bahrain: In Complete Disregard to Religious Freedom, Authorities Decide to Turn Site of demolished Historical Mosque into a Park." Bahrain Rights. (July 6, 2013), Accessed January 29, 2015. http://www.bahrainrights.org/en/node/6213.

9 Bahrain Center for Human Rights, "Mosques Under Construction Re-Demolished by Authorities in Bahrain." Bahrain Rights. (December 9, 2012), Accessed January 20, 2015. http://www.bahrainrights.org/en/node/5550.

10 Bahrain Center for Human Rights, "Bahrain: The Authorities Continue to Oppress the Shia Sect." Bahrain Rights. (June 2, 2014), Accessed January 20, 2015. http://bchr.hopto.org/en/node/6904.

العُنفُ ضد الشِّيعَة

فيما تواصل حكومة البحرين قمع الاحتجاجات منذ حركة عام ٢٠١١، تعتمد وبشكل كبير على العنف تعبيرًا عن أسلوبها البغيض. وغالبًا مايستهدف هذا العنف المواطنين البحرينيين الشيعة، إما انتقامًا مباشرًا لأفعال معيّنة من المعارضة أو كنوع من العقاب الجماعي ضد السكان الشيعة ككل.

ويأتي العنف الحكومي ضد الشيعة البحرينين بأشكال متعددة، ظاهرة وغير مترابطة على حد سواء. وكما يوثق هذا التقرير، يعاني الشيعة العنف في شكل ممارسات من الشرطة ضد الاحتجاجات، واعتقال تعسفي في مراكز الاحتجاز الحكومية والسجون، وتعذيب حكومي يهدف إلى حد بعيد لانتزاع اعترافات كاذبة، والغاز المسيل للدموع المستخدم ضد القرى، و إرباك حرية التنقل، والحرمان من الرعاية الطبية.

القُوَةُ المُفرطَة ضدّ الاحتِجاجات السِّلمِيَّة

دائمًا ما تستخدم قوات الأمن البحرينية القوة المفرطة في تعاطيها مع المتظاهرين المعارضين. منذ تجدد الاحتجاجات المعارضة في فبراير/شباط عام ٢٠١١، تبقى الاحتجاجات جزء من الحياة اليومية لكثير من البحرينيين، بل أصبح من المعتاد لأعضاء المعارضة السياسية الخروج في مسيرات ليلية لإعلان سخطهم على الحكومة. ليس كل أحزاب المعارضة من المنتمين دينيًا إلا أنّ المسلمين الشيعة يشكلون الغالبية من المحتجين والعديد من هذه الاحتجاجات تحدث في المدن الشيعية، و تستهدف قوات الأمن -على وجه الخصوص- المتظاهرين الشيعة واحتجاجاتهم[11].

تعمل الحكومة على تفريق هذه الاحتجاجات من خلال مجموعة متنوعة من وسائل غير قاتلة، وأبرزها هو الإطلاق الكثيف للغاز المسيل للدموع. الغاز المسيل للدموع، والمعروف أيضًا باسم غاز «SC»، وهو أي غاز مستخدم كوسيلة من الوسائل غير القاتلة لتفريق المتظاهرين. ومع هذا، وبحسب أطباء المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، فإن مصطلح «الغاز المسيل للدموع» هو اسم ملطف لخليط كيمائيوي يمكن أن يكون قاتلًا. و يحظر استخدام الغاز المسيل للدموع بموجب اتفاقية الأسلحة الكيمائية خلال الحرب، ولو أن الاتفاقية تستثني الاستخدام لـ «مكافحة الشغب» محليًا[12]. تسئ قوات الأمن في البحرين استخدام الغاز المسيل للدموع بشكل روتيني وتطوّعه لأغراض أخرى ك سلاح فتاك ضد المعارضة السياسية والطائفة الشيعية المسلمة. خلال السنوات الثلاث الماضية فقط سُجِّل عددٌ لا يحصى من الحوادث التي استخدمت خلالها الغاز المسيل للدموع بشكل غير ملائم لاستهداف المسلمين الشيعة، وقد ربطت مصادر مستقلة ما لا يقل عن ٣٩ حالة وفاة بإساءة استخدام الغاز المسيل للدموع ما بين عامي ٢٠١١-٢٠١٤[13].

حدث مؤخرًا ان استخدمت السلطة الغاز المسيل للدموع لمهاجمة مسجد للشيعة خلال شهر محرّم، وهو أكثر الشهور قداسة في التقويم الشيعي. يجتمع المسلمون الشيعة في هذا الشهر لإحياء ذكرى مقتل الإمام الحسين (ع) - سبط النبي محمد (ص). في شريط فيديو نُشر على شبكة الانترنت للحادث ، تظهر النساء وهن يسعلن بأنفاس تكاد أن تنقطع بداخل مسجد فيما يقوم الرجال من الخارج بتحطيم النوافذ سعيًا لإنقاذهن. وعندما يدخل المصور المسجد، تظهر سحبٌ كثيفة من الغاز المسيل للدموع تغطي جميع الغرف. في داخل المبنى نساء منهارة على الأرض بسبب الدخان. في حادث مماثل أيضًا، قامت قوات الأمن بإطلاق الغاز المسيل للدموع في داخل مسجد شيعي في بلدة السنابس، أثناء تواجد المصلين في المسجد

11 Aboudi, Sami. "Protesters Injured in Bahrain Clashes: Witnesses." Reuters (January 6, 2015) Accessed January 22, 2015. http://www.reuters.com/article/2015/01/06/us-bahrain-protests-idUSKBN0KF1UO20150106. See also "Bahrain: Serious Injuries among Protesters Due to Continued Use of Excessive Force by Riot Police" Bahrain Center for Human Rights (September 21, 2012) Accessed January 22, 2015. http://www.bahrainrights.org/en/node/5428; "Bahrain: Dozens of Protestors Arrested and Injured on the 2nd Anniversary of Foreign GCC Peninsula Shield Deployment in Bahrain" Bahrain Center for Human Rights (March 15, 2013) Accessed January 22, 2015. http://www.bahrainrights.org/en/node/5681; "Document - Bahrain Must Ensure Accountability for Child Killed during a Protest." Amnesty International (May 23, 2014) Accessed January 22, 2015. http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE11/016/2014/en/81b2544e-5c9f-41f2-902c-aa488c4a719f/mde110162014en.html; "Bahrain Police Fire Tear Gas, Grenades on Protesters during 'Martyrs Day' Rally." RT News (December 18, 2012) Accessed January 22, 2015. http://rt.com/news/bahrain-clashes-martyrs-day-212/; Gladstone, Rick. "Relief Group Stops Work in Bahrain After Raid." The New York Times (August 5, 2011) Accessed January 22, 2015. http://www.nytimes.com/2011/08/06/world/middleeast/06bahrain.html?_r=0; "Bahrain Forces Attack People Protesting Shia Cleric's Arrest VOB.ORG." Voice of Bahrain (January 6, 2015) Accessed January 22, 2015. http://english.voiceofbahrain.org/?p=2840; "Dozens of Shia Protesters Injured in Firing by the Security Forces , While a Policeman Also Injured By a Fire." Jafria News (July 22, 2013) Accessed January 22, 2015. http://jafrianews.com/2013/07/23/dozens-of-shia-protesters-injured-in-firing-by-the-security-forces-while-a-policeman-also-injured-by-a-fire/.

12 "Facing Tear Gas." Chemical Weapons Convention. Accessed January 20, 2015. http://facingteargas.org/bp/35/chemical-weapons-convention.

13 Ali, Ahmed. "SHIPMENT STOPPED." Bahrain Watch. January 7, 2014. Accessed January 20, 2015. https://bahrainwatch.org/blog/2014/01/07/south-korea-halts-massive-tear-gas-shipment-to-bahrain/.

لحضور جنازة مقتول آخر من المحتجين[14]. علاوة على ذلك، تقوم الحكومة غالبًا باستخدام الغاز المسيل للدموع كشكل من أشكال العقاب الجماعي ضد القرى الشيعية. الاستخدام الآمن والمسؤول للغاز المسيل للدموع يوصي بإطلاق الغاز المسيل للدموع على أطراف الحشود بهدف إبعادها عن المناطق الحساسة وعلى تفادي إطلاق الغاز المسيل للدموع على تجمعات الناس. ولكن ممارسات الحكومة البحرينية تتجاهل التعليمات الآمنة فتقوم عوضًا بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع مباشرة على الحشود، مما يتسبب في كثير من الأحيان بإصابات ليس فقط في الجهاز التنفسي اثر استنشاق الغاز المسيل للدموع وإنما أيضًا بإصابات ارتجاجية جراء الارتطام المباشر لعبوات هذه القنابل بأجسام المتظاهرين. كما عُرفت قوات الأمن البحرينية أيضًا بالتعمد في إطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع في داخل الأماكن المغلقة مثل المركبات و المنازل، وفي كثير من الأحيان يتم اطلاق هذه القنابل من مسافات قريبة لاستخدامها كأداة لكسر النوافذ[15]. وأخيرًا، عُرف أيضًا عن قوات الأمن البحرينية قيامها بالإغراق الشامل للقرى الشيعية بأكملها بالغاز المسيل للدموع، وهو ما يفسره شيعة البحرين بالعقاب الجماعي ضد المحتجين[16]. لقد تسبب الاستخدام المفرط للغاز المسيل للدموع بالعديد من حالات الوفاة المرتبطة بفشل الجهاز التنفسي. في ٢٥ مارس/آذار ٢٠١١، أطلقت قوات الأمن البحرينية الغاز المسيل للدموع مباشرة في داخل منزل مواطن شيعي يبلغ من العمر ١٧ عامًا، وهو عيسى محمد علي عبد الله الذي كان يعاني من مشاكل في الجهاز التنفسي في ذلك الوقت. ونتيجة لقيام قوات الأمن البحرينية بإطلاق الغاز المسيل للدموع عليه في مكان مغلق واستنشاق عيسى لجرعة مركزة من هذا الغاز تفاقمت مشكلة الجهاز التنفسي لديه وفارق الحياة[17]. وفي مناسبة أخرى في ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، قامت قوات الأمن البحرينية بإغراق قرية «بلاد القديم» الشيعية بالغاز المسيل للدموع، مما عرّض حياة أي شخص يعاني من مشاكل في الجهاز التنفسي في القرية للخطر، بمن فيهم الأطفال وكبار السن. وفي اليوم الثالث من استمرار هذه الهجمة الحكومية، استنشقت رضيعة تبلغ من العمر خمسة أيام اسمها ساجدة فيصل جواد وشقيقتها البالغة من العمر ثلاث سنوات سارة فيصل جواد كميات كبيرة من الغاز المسيل للدموع فلم يتمكنا من التنفس، وتحول لون جلديهما إلى الأزرق، فقامت عائلتهما بنقلهما إلى المستشفى حيث فارقتا الحياة معًا هناك[18]. استخدام الغاز المسيل للدموع في الأساس يؤدي إلى وقوع إصابات في الجهاز التنفسي، إلّا أن عبوات هذه القنابل بذاتها يمكن لها أن تسبب إصابة قاتلة حينما يتم إطلاقها من بندقية ذات سرعة قذف عالية[19]. في أغسطس/آب ٢٠١١، قُتل الصبي الشيعي علي جواد الشيخ البالغ من العمر ١٤ عامًا عبر إطلاق مباشر لعبوة من قنابل الغاز المسيل للدموع تجاه رأسه. وفور وصول والده إلى المستشفى، لاحظ بوضوح شكل عبوة الغاز المسيل للدموع مطبوعا على الجزء الخلفي من رقبة ابنه. وعندما طالبت عائلة الشيخ بمحاسبة المرتكبين، نفت الحكومة مسؤوليتها عن الوفاة، بل عرضت مكافأة لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض على المسؤولين عن الحادث. في فيلم وثائقي صدر مؤخرًا عن البحرين، انتقد والد الشيخ محاولة التستر هذه على سبب وفاة ابنه علي معلقًا: «كانوا يقولون بأنه سوف تُخصّص مكافأة للقبض على القاتل. إنه كان أول طفل يُقتَل وأول من تم عرضه على شاشة التلفزيون الحكومي. إنهم يعلمون من قتله، هُم قتلوه»[20]. كما أصيب والد الشيخ بنفسه أيضًا في وقت لاحق بعبوة قنبلة غازية عالية السرعة في وجهه في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤، مما تسبب في ضرر دائم نتج في زحزحة عينه عن محجرها مع إصابة ارتجاجية[21]. قام مركز البحرين لحقوق الإنسان بتوثيق ما لايقل عن ٣٨ حالة -كلهم من الشيعة- لقوا حتفهم نتيجة سوء استخدام الغاز المسيل للدموع [22].

---

14 Williams, Alan. "Videos of recent attacks on unarmed Shia by Bahraini security forces." Communities Digital News. (November 13, 2014) Accessed January 30, 2015, http://www.commdiginews.com/world-news/middle-east/videos-of-recent-attacks-on-unarmed-shia-by-bahraini-security-forces-29320/.

15 http://www.bahrainrights.org/en/node/5585

16 Aboudi, Sami. "Tear Gas and Birdshot Fired at Demonstrators as Violence Erupts at Protests Rallies in Bahrain." The Independent, August 14, 2013, Middle East sec. Accessed January 1, 2015. http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/tear-gas-and-birdshot-fired-at-demonstrators-as-violence-erupts-at-protest-rallies-in-bahrain-8762088.html.

17 Physicians for Human Rights, Weaponizing Tear Gas: Bahrain's Unprecedented Use of Toxic Chemical Agents against Civilians (August 2012), available at https://s3.amazonaws.com/PHR_Reports/Bahrain-TearGas-Aug2012-small.pdf (Last Accessed 31 December 2013).

18 Kerr, S., Baby's Death Threatens Bahrain Reform Agenda, Financial Times (12 December 2012), available at http://www.ft.com/cms/s/0/8969c42a-24b2-11e1-ac4b-00144feabdc0.html#axzz1gME82cz3 (Last Accessed: 31 December 2014)

19 Ahangar, Ab Ghani, Hakeem Zubair Ashraf, Mohd Akbar Bhat, Abdul Majeed Dar, Ifat Irshad, Gh Nabi Lone, Shyam Singh, and Mohd Lateef Wani. "Vascular Injuries Caused by Tear Gas Shells: Surgical Challenge and Outcome." Iranian Journal of Medical Science 36, no. 1 (2011): 14-17. Accessed January 18, 2015. http://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC3559117/pdf/IJMS-36-14.pdf; *see also* Abrar, A. Wani, Javeed Zargar, Altaf U. Ramzan, Nayil K. Malik, A. Qayoom, A.r. Kirmani, Furqan A. Nizami, and M.a. Wani. "Head Injury Caused by Tear Gas Cartridge in Teenage Population." Pediatric Neurosurgery 46, no. 1 (2010): 25-28. Accessed January 26, 2015. http://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/20453560; Altindis, Emrah, M. Ali Alpar, Emre Aksay, Jonhatan Beckwith, Christian Bokel, Robert Curl, and Robert Darnell et al. (2013), 'Turkey Must End Violent Response To Protests'. Science 341 (6143): 236-236. doi:10.1126/science.341.6143.236-a.

20 Vice News. "Bahrain: An Inconvenient Uprising." YouTube video, 30:40. (November 10, 2014), https://www.youtube.com/watch?v=9fVF0qQU3kc.

21 مصدر سّري

22 Bahrain Center for Human Rights, "Individuals Killed By Government's Excessive Use of Force Since 14 February 2011" (May 22, 2014) Accessed January 20, 2015. http://www.bahrainrights.org/en/node/3864.

إلى جانب الغاز المسيل للدموع، تقوم قوات الأمن الحكومية في كثير من الأحيان باستخدام بنادق (الشوزن) -الغير قاتلة في ظاهرها- لتفريق الاحتجاجات الشيعية. غالبًا ما تسبب هذه البنادق إصابة دائمة، وقد يؤدي سوء استخدامها إلى وفاة المتظاهرين. وقد استخدمت قوات الأمن البحرينية في الآونة الأخيرة هذه البنادق لقتل سيد محمود سيد محسن سيد أحمد، صبي شيعي في الرابعة عشرة من عمره خارج نطاق القضاء، ، وذلك عبر إطلاق زخة من الرصاص نحو قلبه من مسافة قريبة. فاخترقت كريات (الشوزن) صدره وأثقبت قلبه مما تسبب في وفاته. وقد ظهر في صور جسده انتشار كريات الشوزن على مساحة ست بوصات حوالي منطقة القلب. وقام مركز البحرين لحقوق الإنسان بتوثيق ما لايقل عن ١٨ حالة ممن لقوا حتفهم نتيجة لإصابات طلقات الشوزن منذ بداية احتجاجات فبراير/شباط ٢٠١١ [23]، وكلهم كانوا من الشيعة. كما تستخدم قوات الأمن أيضًا مركباتها كأسلحة ضد الاحتجاجات الشيعية. وتظهر لقطات فيديو من الاحتجاجات أفراد من قوات الأمن يقومون بقيادة سيارات ذات دفع رباعي وهي مسرعة تلاحق المتظاهرين في محاولات واضحة لدهسهم[24]. وهذا هو ما حدث بالضبط لعلي عزيز البداح، الذي صدمته سيارة الأمن أثناء مشاركته في احتجاج في عام ٢٠١١، حيث فاجأت السيارة المتظاهرين في وقت متأخر من الليل فصدمت علي وألصقته بالحائط، فيما كان زملاؤه المذعورون يشاهدون السيارة وهي تعيد صدمه بالجدار عدة مرات حتى سُحق للموت. عندما استفسر والد علي عمّن كان يقود السيارة، علم بأنّ السائق الذي هو أحد منتسبي قوات الأمن، ليس من البحرين وأنه تم ترحيله بعد الحادث إلى بلاده[25]. في ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، تعرّض علي يوسف البدّاح، فتى شيعي في السادسة عشرة من العمر، لإصابة قاتلة عندما قامت دورية تابعة للأمن بدهسه أثناء احتجاجه بالقرب من القاعدة البحرية الأمريكية في الجزيرة [26]. بعد ذلك أصدرت وزارة الداخلية بيانًا أعلنت فيه بأنّ «مثيري الشغب» قاموا بسكب الزيت على الطريق مما أدى بالسيارة إلى الانزلاق إلى خارج نطاق السيطرة. وبعد أيام قليلة من وفاة علي يوسف البدّاح، قتلت قوات الأمن رجلًا آخر عبر الاصطدام بسيارته على مقربة من قرية «عالي» الشيعية[27]. كما تقوم الحكومة أيضًا باستخدام القوة بهدف إرباك حرية الحركة الشيعية في محاولة منها لكبح الاحتجاجات. بعد احتجاجات عام ٢٠١١، أقامت الحكومة سلسلة من نقاط التفتيش الأمنية يقع معظمها على مخارج القرى الشيعية، ولاتزال أكثر هذه الحواجز في مكانها. كما تقوم الحكومة أيضًا بالتطويق التام لقرى بأكملها قبل خروج الاحتجاجات الكبرى. في أغسطس/آب ٢٠١٣، ضربت قوات الأمن الحكومية طوقًا من الحواجز الإسمنتية والأسلاك الشائكة حول العديد من القرى الشيعية، بما فيها بلدة بلاد القديم أكثر من غيرها[28].

23 نفس المصدر

24 Vice News. “Bahrain: An Inconvenient Uprising.” YouTube video, 30:40. (November 10, 2014), https://www.youtube.com/watch?v=9fVF0qQU3kc.

25 نفس المصدر

26 Al Jazeera, “Bahrain Teenager Killed by Police Vehicle.” Al Jazeera, (November 19, 2011), Accessed January 20, 2015. http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2011/11/201111191155730885124.html.

27 Al-Akhbar, “Bahrain protests flare after two deaths.” Al-Akhbar, (November 23, 2011), Accessed January 30, 2015. http://www.commdiginews.com/world-news/middle-east/videos-of-recent-attacks-on-unarmed-shia-by-bahraini-security-forces-29320/.

28 Al-Akhbar, “Bahrain Cages in Villages with Barbed Wire Ahead of Rally.” Al-Akhbar, (August 13, 2013), Accessed January 20, 2015. http://english.al-akhbar.com/node/16710.

القُوَّةُ المُفرطَة في السُّجونِ البَحرَينيَّة

يواجه المسلمون الشيعة في البحرين وحشية مفرطة من الشرطة نتيجة تعبيرهم العلني عن سخطهم السياسي. ويواجهون خطرًا أكبرعندما يقعون في أيدي القوات الأمنية، حيث تقوم قوات الأمن البحرينية بممارسة سياسة تعذيب منجهية ضد أفراد المجتمع المسلم الشيعي[29]. واستخدام التعذيب ليس محصورًا ضد القيادات العليا للمعارضة السياسية فحسب، بل يستخدم أيضًا ضد المتظاهرين والنشطاء والسياسيين، وحتى الأطباء المنتمين لهذه الطائفة الدينية. بعض ممن تعرضوا للتعذيب هُم بحرينيون شيعة عاديون اعتقلوا لمشاركتهم في الاحتجاجات. في نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠١٤، ظهر شريط فيديو على شبكة الانترنت يبين تعذيب أحد الشباب المحتجين البحرينيين[30]. في الفيديو، يقوم رجلا أمن بحرينيان بالسيطرة على رجل فيما يقوم ضابط آخر بضربه في الوجه والعنق والصدر بينما يهين مذهبه الشيعي[31].

إنّ استخدام قوات الأمن للتعذيب شائع جدًا بحيث يتم استهداف بعض الأفراد لمجرد انتمائهم الطائفي. في ١٥ مارس/آذار عام ٢٠١١، بعد فترة وجيزة من إعلان ملك البحرين حمد حالة الطوارئ، قامت قوات الأمن ببسط سيطرتها التامة على إدارة مستشفى السلمانية الذي يُعدّ أكبر مستشفى عام في البلاد. وفي الصباح الباكر من يوم ٢ أبريل/نيسان توجه ضباط إلى غرفة استراحة في المستشفى وأيقظوا أربعة أطباء كانوا نائمين هناك. بعد السؤال عن اسم كل طبيب، طلبوا من الطبيب السُنّي الوحيد مغادرة الغرفة فيما بقي الثلاثة الآخرون الشيعة هناك. ثم بدأ الضباط بالتحقيق مع الأطباء الثلاثة، وسألوهم عن سبب عدم وجود صورة لرئيس الوزراء على جدار غرفة الاستراحة، فأجاب الأطباء بأنهم لم ينزلوا الصورة من على الجدار ولا علم لهم بما حدث لها. هنا، انهال الضابط على الأطباء بالضرب ووصفهم بـ «الأطباء الخونة». وعندما لمح الضباط مرور أطباء آخرين في القاعة، أتوا بهم إلى الغرفة وسألوهم عن مذهبهم. ثم أوقفوهم لمدة ساعة أخرى إلى جانب طبيب آخر سُنّي وهم يحاضرون لهم كيف أن هذا الطبيب السُني هو أكثر احترامًا منهم. بعد ذلك قام الضباط بتهديد الأطباء بأنهم حتى لو نظروا إلى الطبيب السُني فإنهم سيُقتلون، وأنهم هُم وعائلاتهم سوف يودعون السجن إن غابوا يومًا واحدًا فقط عن العمل[32] .

عُرفت السجون ومراكز الاعتقال في البحرين بأنها مراكز لبعض من أسوأ حالات التعذيب. وثقت منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين لوحدها ما يقرب من ١٥٠ من مزاعم التعذيب وغيرها من الإساءات في السجون البحرينية خلال عام ٢٠١٤ [33]. عندما قامت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين (NIHR)، التي هي مؤسسة حكومية أنشئت لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان، بجولة في سجن الحوض الجاف في عام ٢٠١٣، وجدت ما يقارب من ١٥٠ سجينًا مودعون في ١٤ غرفة. وقد اشتكى عدد من السجناء الذين تمت مقابلتهم عن قيام ضباط الأمن بضربهم وتعذيبهم بانتظام، كما اشتكى العديد من السجناء من استهدافهم من قبل حراس السجن صراحةً بسبب مذهبهم الشيعي[34].

---

29 Bahrain Independent Commission of Inquiry, Report of the Bahrain Independent Commission of Inquiry. By Mahmoud Cherif Bassiouni, Nigel Rodley, Badria al-Awadhi, Philippe Kirsche, and Mahnoush H. Arsanjani. Manama, Bahrain. 2011. pp. 299-300

Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain and Bahrain Institute for Rights and Democracy, "Subservient and Unaccountable; A Shadow Report on the Bahrain Ministry of the Interior's Ombudsman and Bahrain National Institute for Human Rights". July 2014.

"Shia Activists Tortured in Bahrain Jails." Shia Rights Watch (September 19, 2012) Accessed January 22, 2015. http://shiarightswatch.org/en/middle-east/bahrain/6-shia-activists-tortured-in-bahrain-jails.html.

"Bahrain: 50 Shi'a Activists Sentenced amid Torture Allegations." Amnesty International (September 30, 2013) Accessed January 22, 2015. http://www.amnesty.org/en/news/bahrain-50-shi-activists-sentenced-amid-torture-allegations-2013-09-30.

"'Capital of Torture': Bahraini Shiite Majority Demands Democratic Rule." RT News (May 11, 2013) Accessed January 22, 2015. http://rt.com/news/thousands-march-torture-bahrain-129/.

"Bahrain: Police Brutality, Despite Reform Pledges." Human Rights Watch (April 29, 2012) Accessed January 22, 2015. http://www.hrw.org/news/2012/04/29/bahrain-police-brutality-despite-reform-pledges.

"UN Special Rapporteur on Torture Gives a Speech about Torture in Bahrain" Bahrain Center for Human Rights. (June 29, 2014) Accessed January 22, 2015. http://www.bahrainrights.org/en/node/6937.

30 Bahrain Center for Human Rights, "France24: Video Depicts Bahrain Police Abuse - But Will Inquiry Lead Anywhere?" Bahrain Rights. (November 19, 2014), Accessed January 20, 2015. http://www.bahrainrights.org/en/node/7174.

31 نفس المصدر

32 Atkinson, Holly, and Richard Sollom. "Under the Gun: Ongoing Assaults on Bahrain's Health System." Physicians for Human Rights, 2012, Accessed January 20, 2015. http://physiciansforhumanrights.org/library/reports/under-the-gun-ongoing-assaults-on-bahrains-health-system.html

33 مصدر سّري

34 Bahrain National Institute for Human Rights. "Annual Report of the National Institution for Human Rights 2013 – Kingdom of Bahrain." (2014), Accessed January 29, 2014. http://en.nihr.org.bh/Media/pdf/NIHR_ANNUAL_REPORT_2013_(ENG).pdf.

في حين يسمح لمؤسسات حقوق الإنسان هذه بتفقد مرافق السجون الرسمية، هناك أدلة تشير إلى أن العديد من المعتقلين محبوسون في مراكز اعتقال مؤقتة «سرية» موزعة في جميع مناطق البلاد. وهذه المراكز السرية هي التي تُمارَس فيها أسوأ صنوف التعذيب ضد أفراد المجتمع المسلم الشيعي[35]. من خلال التعرف على حكاية اعتقال شخص واحد يمكن الكشف عن كيفية حدوث عمليات التعذيب الشامل ضد السجناء الشيعة الآخرين. في صباح يوم ٣١ يوليو/تموز ٢٠١٣، داهمت قوات الأمن منزل هذا الشخص، واقتادته إلى ما كان يعتقد انه مبنى إدارة المخابرات المركزية. بعد مراقبتة لما حوله، سرعان ما أدرك بأنه ليس في احد السجون التقليدية. الجدران كانت من الخشب الرقائقي، وكان الحراس يحاولون إيهامه بأن المبنى أكبر من حجمه الحقيقي. أبقوا هذا الشخص واقفًا في زنزانة ويداه مقيدتان إلى الخلف لمدة خمسة أيام. وبعد أن اصطحبه الحراس إلى دورة المياه، لاحظ السجين وجود تسلسل هرمي من درجات العقاب في ذلك المرفق: فـ «السجناء مع علامة خضراء على بابهم لايسمح لهم بالجلوس أو النوم، ومع العلامة الصفراء يُسمح لهم بالنوم في الليل، وبدون علامة يُسمح لهم بالجلوس»[36].

الحرمان من الدَّواء والاعتِداء على العاملين في الرَّعايةِ الصِّحِيَّةِ

المشهور في دستور البحرين، أن الحصول على الرعاية الصحية العامة هو حق لجميع المواطنين البحرينيين بغض النظر عن العرق أو الطائفة الدينية[37]. ومع ذلك، تم استهداف المتظاهرين الشيعة الذين هم في حاجة إلى العلاج الطبي تحديدًا بسبب إصاباتهم.

أبرز ممارسات انتهاك الحكومة لحق الشيعة في الصحة كان خلال احتجاجات فبراير/شباط ٢٠١١. وفقا لتقرير صادر عن أطباء من أجل حقوق الإنسان، قامت قوات الأمن البحرينية بمنع مسعفين وسيارات الإسعاف من الوصول إلى دوار اللؤلؤة أثناء قمع ثورة فبراير/شباط ٢٠١١[38]. وقد أفاد مهنيون طبيون عن قيام قوات الأمن باستهداف طواقم الإسعاف وسياراتهم، وفي بعض الأحيان تظاهروا كمسعفين من أجل إلقاء القبض على أعضاء المعارضة[39]. بعد حملة القمع الأولى تلك وما لحقها من إعلان عن حالة الطوارئ في ١٥ مارس/آذار عام ٢٠١١، نصبت الحكومة عشرات الحواجز حول أغلبية المناطق الشيعية[40]، وقام ضبّاط الأمن باستجواب الأشخاص ذوي الأسماء الشيعية واعتقال أي شخص يُلاحَظ عليه آثار الإصابة فورًا.

مباشرة بعد انتفاضة عام ٢٠١١، سجنت الحكومة ٨٤ من أفراد الطاقم الطبي وعرضتهم للتعذيب، ٧٤ منهم من الشيعة[41] لتورطهم المزعوم في الاحتجاجات وتقديم المساعدة الطبية للمتظاهرين[42]. أدانت المحاكم العسكرية بعض هؤلاء الأطباء بتهمة التحريض على الكراهية الطائفية، في إشارة بأنهم قدموا رعاية طبية تفضيلية للشيعة[43]. وخلال حالة الطوارئ، كان معظم المرضى الذين راجعوا مجمع السلمانية الطبي من المصابين في الاحتجاجات، وهم بأنفسهم غالبية شيعية ساحقة. لايزال ثلاثة على الأقل من أصحاب المهن الطبية في السجن بتهم تتعلق بأحداث عام ٢٠١١[44].

زار وفد من منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان مرافق الرعاية الصحية في جميع أنحاء البحرين وذكر الوفد أن العاملين في المجال الطبي والجرحى على حد سواء يخشون التعرض للاعتقال في حال راجعوا المراكز الطبية. وكما روت مديرة أحد المراكز الطبية خارج المنامة للمحققين، فإن معظم موظفيها الـ ١٩ هم من الشيعة ولكنهم يخشون الذهاب إلى العمل بسبب نقاط التفتيش المنصوبة[45]. كما سجلت منظمة أطباء من أجل حقوق

35 VICE News RSS, "Bahrain: An Inconvenient Uprising." (November 10, 2014), Accessed January 20, 2015. https://news.vice.com/video/bahrain-an-inconvenient-uprising.

36 Hassan, Mohamed. "Prison in Bahrain: A Tale of Torture." Global Voices. (November 11, 2014), Accessed January 1, 2015. http://globalvoicesonline.org/2014/11/11/prison-in-bahrain-a-tale-of-torture/#.

37 Kingdom of Bahrain Constitution, Article 8(a). Accessed January 29, 2015. http://confinder.richmond.edu/admin/docs/Bahrain.pdf.

38 Sollom, Richard. "Do No Harm: A Call for Bahrain to End Systematic Attacks on Doctors and Patients." Physicians for Human Rights, (2011), Accessed January 21, 2015. https://s3.amazonaws.com/PHR_Reports/bahrain-do-no-harm-2011.pdf.

39 نفس المصدر

40 Sollom, Richard. "Do No Harm: A Call for Bahrain to End Systematic Attacks on Doctors and Patients." Physicians for Human Rights, (2011), Accessed January 21, 2015. https://s3.amazonaws.com/PHR_Reports/bahrain-do-no-harm-2011.pdf.

41 Atkinson, Holly and Richard Sollom. "Under the Gun: Ongoing Assaults on Bahrain's Health System." Physicians for Human Rights. p.6. (May 2012) Accessed January 20, 2015. https://s3.amazonaws.com/PHR_Reports/Bahrain-militarization-may-2012-under-the-gun.pdf.

42 *Bahrain: Attack on the medical profession as doctors and nurses are arrested, detained, abducted and ill-treated,* Front Line Defenders (26 May 2011), http://www.frontlinedefenders.org/node/15168.

43 الدكتور علي العكري: "لستُ نادما على أداء واجبي» - فرونت لاين ديفندرز. http://www.frontlinedefenders.org/ar/node/19966

44 الثلاثة هم إبراهيم الدمستاني -الأمين العام لجمعية التمريض البحرينية، والدكتور علي آل العكري -طبيب جراح، وحسان معتوق -ممرض. البحرين - العاملون في المهن الطبية يتعرضون لسوء المعاملة في السجن.. -مركز الخليج لحقوق الإنسان (١١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣): http://www.gc4hr.org/news/view/529

45 نفس المصدر

الإنسان أيضًا شهادات عديدة من البحرينيين المصابين الذين إما تعرضوا للتعذيب أثناء سعيهم لتلقي العلاج الطبي، أو أولئك الذين تجنبوا العلاج خشية الاعتقال[46].

في حين أن الحكومة لم تعد تمنع الشيعة علنًا من الحصول على الرعاية الطبية، إلا أن السياسات الحكومية في شأن اعتقال المتظاهرين المصابين تنفِّر العديد من الشيعة عن المستشفيات. تفيد تقارير شيعية عديدة بأن ضباط أمن حكوميون يقومون بمراقبة المستشفيات وغيرها من المرافق الصحية في أرجاء البلاد، لاستهداف واعتقال الشيعة ممن تظهر عليهم علامات لإصابات تكون قد لحقت بهم خلال قمع الشرطة للاحتجاجات. وبسبب ذلك، غالبًا ما يضطر الشيعة للبحث عن الرعاية الطبية في عيادات سرية تعاني من نقص في العاملين والأجهزة.[47]

كما دأبت إدارات السجون أيضًا على حرمان السجناء الشيعة من الرعاية الصحية الضرورية[48]. في ٢ ابريل/نيسان ٢٠١١، أعلنت الحكومة بأن حسن جاسم محمد مكي قد توفي من مضاعفات فقر الدم المنجلي، بيد أن عائلته أفادت بأنه لم يُظهر من قبل أبدًا أعراضًا خطيرة من المرض وأن مشكلته كانت سهلة العلاج. يروي سجناء آخرون بأنهم سمعوا آهات مكّي وهو يعاني من نقص العلاج. في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣، فارق سجين بحريني شيعي مجهول الحياة من مضاعفات لها صلة بمرض الإيدز بعد أن قيل بأن الحكومة حرمته من الحصول على أدوية خلال الفترة التي قضاها في السجن[49]. كما منعت الحكومة أيضًا الرعاية الطبية عن الزعيم الشيعي البارز عبد الوهاب حسين، الذي يعاني من ظروف صحية مؤلمة تهدد حياته، منها إصابات نتيجة للتعذيب. غالبًا ما تتلقى منظمة امريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين تقارير مماثلة من مصادر مجهولة أخرى، تفيد بأن الحكومة ترفض علاج إصابات مثل الكسور في الأضلاع والارتجاجات الناجمة عن التعذيب على أيدي عناصر الأمن البحريني.

الخُلاصَةُ

لغرض ارتكاب أعمال العنف ضد السكان الشيعة في البحرين، وفرت الحكومة الصلاحية والاستعداد لتوظيف مختلف الوسائل والأدوات. من إغراق مجاميع المحتجين والقرى بالغاز المسيل للدموع إلى تعذيب المتظاهرين والطواقم الطبية. فالحكومة تقوم بحملة تستهدف العنف ضد مواطنيها الشيعة. تأتي أحيانًا هذه الهجمات كرد على الاحتجاجات، ولكن يتم في كثير من الحالات الأخرى استهداف المسلمين الشيعة الذين لم يقوموا بأي عمل احتجاجي لمجرد معتقدهم. تظهر يوميًا أدلة عن أعمال عنف جديدة بحيث يصعب على العديد من المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان توثيق كل شيء. أن تكون ضحية للعنف، هذا ما يتحول سريعًا لأن يكون أسلوب حياة لشيعة البحرين.

في حين يبدو نادرًا جدًا بأن العنف محسوب عن قصد لهدم الحياة البشرية، فإن استهتار الحكومة في استخدامها للعنف في بعض الأوقات تسبب بالموت خارج نطاق القضاء، وخاصة ضد الضعفاء والعجزة. وقد مات الأطفال وكبار السن نتيجة لقيام قوات الأمن الحكومية بإغراق القرى بالغاز المسيل للدموع، بينما قضى عدد لا يستهان به من الشباب البحريني نحبهم نتيجة تهور ضباط الأمن في استخدام القوة لقمع الاحتجاجات السلمية. الإفلات من العقاب شائع، وهناك حالات نُقل فيها عن أبرز مسؤولي الحكومة وهم يعلقون بتصاريح مؤيدة لهذه الانتهاكات اوما شابهها[50].

حينما نجد أن الحكومة البحرينية توظف هذا التنوع الواسع من العنف ضد الشيعة، وتقوم بارتكاب أعمال العنف هذه بصورة متكررة، يبدو لنا بوضوح أنّ هذه هي السياسة المنهجية للحكومة في ممارسة أعمال العنف ضد الشيعة. وعندما تمارس الحكومة العنف المتفشي مع قدرٍ محسوب من ضبط النفس على ما يبدو لتجنب الخسائر في الأرواح، فإن التعرّض غير المسؤول للعنف سيؤدي حتمًا إلى سقوط ضحايا منسوبة ببساطة إلى الممارسات الحكومية. ولابد من وضع حدٍ لهذه السياسات قبل أن تظهر الحكومة بمظهر المحايد والشرعي وغير المسؤول.

---

46 Sollom, Richard. "Do No Harm: A Call for Bahrain to End Systematic Attacks on Doctors and Patients." Physicians for Human Rights, (2011), Accessed January 21, 2015. https://s3.amazonaws.com/PHR_Reports/bahrain-do-no-harm-2011.pdf.

47 مصدر سّري

48 Bassiouni, Mahmoud, Nigel Rodley, Badria Al-Awadhi, Philippe Kirsch, and Mahnoush Arsanjani,. "Report of the Bahrain Independent Commission of Inquiry." Bahrain Independent Commission of Inquiry. (December 11, 2011), Accessed January 21, 2015. http://www.bici.org.bh/BICIreportEN.pdf.

49 Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain and Bahrain Institute for Rights and Democracy, "Subservient and Unaccountable; A Shadow Report on the Bahrain Ministry of the Interior's Ombudsman and Bahrain National Institute for Human Rights". July 2014.

50 البحرين: رئيس الوزراء لموظف برئت ساحته في اتهامات التعذيب: «شكرا لعملكم» - مركز البحرين لحقوق الإنسان (٠١ يوليو/تموز ٢٠١٣): http://bahrainrights.org/en/node/6219

التَّمييزُ السِّياسِي

أثارت أول انتخابات برلمانية في البحرين بعد اندلاع انتفاضة عام ٢٠١١ والتي جرت في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠١٤، جدلًا كبيرًا. فلم يتسابق قادة المعارضة وممثلو الحكومة على النتائج الرسمية؛ في أعقاب مقاطعة المعارضة التي أثارت سخطًا عميق الجذور مع الإصلاحات الانتخابية الأخيرة في البلاد، دخلوا -عوضًا عن ذلك- في خلاف مع تقديرات الحكومة حول إقبال الناخبين. أفادت وزارة العدل أن «٥١,٥٪ من الناخبين» قد شاركوا[51]. قدّرت الوفاق، الجمعية السياسية شيعية التوجه والكيان المعارض الأكبر في البلاد (الأحزاب السياسية ممنوعة)، بأنّ نسبة المشاركة الفعلية تراوحت حول ٣٠٪ [52]. تحرك تصورات المحسوبية المتأصلة في النظام النقاش حول العملية. منذ عودة مجلس النواب عام ٢٠٠٢ -وهو الجزء المنتخب من غُرفتَي المجلس الوطني- والحكومة البحرينية تهندس سياسيًا لضمان التمثيل غير العادل للسكان البحرينيين الشيعة في المجلس المنتخب الوحيد في البلاد.

يعرض هذا التقرير حجم منظومة الهندسة السياسية في البحرين والطريقة التي يتم استغلالها لقمع الإرادة السياسية من الأغلبية الشيعية. بعد تحديد الخطوط العريضة للهيكل الإقصائي للحكومة البحرينية، يقوم هذا التقرير بدراسة التدابير المغرضة في ترسيم الدوائر الانتخابية، ويسلّط الضوء على آثار التلاعب الديموغرافي والتدابير القسرية ذات الطابع القانوني، ثم يقدم استنتاجاً مع توصيات محددة لتصحيح هذه المظالم.

الهَيكَل الإقصَائِي للحُكُومَةِ

تنقسم الحكومة البحرينية إلى سُلطات ثلاث: السلطة التنفيذية المتمثلة في الملك ومجلس وزراءه المعيّن والسلطة القضائية المعيّنة من قبل الملك، والسلطة التشريعية المتشكلة في حد ذاتها من مجلس الشورى المعيّن ومجلس النواب المنتخب. يحتفظ الملك حمد بن عيسى آل خليفة بالسلطة التنفيذية الهامة، التي يباشر فيها جزئيًا من خلال تعييناته السياسية في جميع السُلطات الثلاث[53]. وهو الذي يعيّن جميع أعضاء مجلس الوزراء[54]. ، والهيئة التنفيذية التي تضم مكتب رئيس الوزراء ونوابه، ورؤساء جميع الوزارات الحكومية (بما في ذلك الشؤون الخارجية والداخلية والدفاع والعدل). ونتيجة لذلك، تكون السلطة التنفيذية خاضعة بشكل كبير للعائلة المالكة؛ منذ عام ٢٠١٣، شغل أفراد من العائلة الخليفية ٤١ من أصل ٥٣ من المناصب الوزارية[55]، فيما شغل موطنون شيعة ٦ مناصب وزارية[56]. كما يحتفظ الملك أيضًا بالحق الحصري في تعيين القضاة والموظفين القضائيين. ونتيجة لذلك، شكّل الشيعة ١٢٪ فقط من السلطة القضائية في عام ٢٠١٣[57].

علاوة على ذلك، يختار الملك جميع الأعضاء الـ ٤٠ من الغرفة الأقوى من غرفتَي المجلس الوطني، وهو مجلس الشورى؛ في عام ٢٠١٣، شغل الشيعة ١٧ من أصل ٤٠ مقعدًا[58]. مجلس النواب الذي يتألف من أعضاء يعملون لفترة انتخابية مدتها أربعة أعوام، هو الهيئة الإدارية المنتخبة الوحيدة[59]. . وهكذا، نتيجة للنفوذ الواسع النطاق للملك، تكون المناصب الحكومية العليا تحت الهيمنة القوية للسُنة المعيّنن.

لا يوجد فصل رسمي للسلطات في الحكومة التي يهيمن عليها السُنة. يحتفظ الملك بحق تحديد القوانين عن طريق مراسيم ملكية، وهي سلطة لا تخضع لمراجعة رسمية ولا تتطلب موافقة السلطة التشريعية المنتخبة. وأما مجلس الوزراء الذي هو جزء من السلطة التنفيذية، فهو أيضًا يمتلك صلاحيات تشريعية ويقوم بصياغة أغلب القوانين[60]. يمكن لمجلسَي النواب والشورى اقتراح تشريعات، ولكن لابد من موافقة مجلس الشورى على أي تشريع يصوغه مجلس النواب قبل أن يتم تقديمه إلى الملك [61]، مما يمنح الأعضاء المعينين سلطة النقض ضد الأعضاء المنتخبين.

---

51 Associated Press, "Bahrain opposition blasts electoral turnout figures," *The Washington Post*, (November 23, 2014) accessed November 25, 2014, http://www.washingtonpost.com/world/middle_east/bahrain-opposition-blasts-electoral-turnout-figure/2014/11/23/095cf766-731f-11e4-95a8-fe0b46e8751a_story.html.

52 "Polls close in boycotted Bahrain elections," Al Jazeera, (November 23, 2014) accessed November 25, 2014. http://www.aljazeera.com/video/middleeast/2014/11/polls-close-boycotted-bahrain-elections-20141122202857153287.html.

53 "Bahrain," *Freedom House*, 2012, https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2012/bahrain-0#.VH8z8THF8UA.

54 نفس المصدر

55 "Chiefs of State and Cabinet Members: Bahrain," Central Intelligence Agency Library (April 23, 2013) accessed December 3, 2014, https://www.cia.gov/library/publications/world-leaders-1/BA.html.

56 الوفاق: «المساواة والمواطنة أساس الديمقراطية»- ٢٠١٣: http://alwefaq.net/uploadfiles/files/Tameez_3Oct2013.pdf

57 نفس المصدر

58 نفس المصدر

59 "Bahrain,"Freedom House, (2012), accessed January 20, 2015, https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2012/bahrain-0#.VH8z8THF8UA.

60 نفس المصدر

61 نفس المصدر

التَّقسِيم غَير المُتَمَاثِلِ للدَّوائِر

خلال انتخابات ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ البرلمانية، قررت الجمعيات المعارضة في البحرين الانخراط في العملية الانتخابية، ونتيجة لذلك كانت المشاركة فيها كبيرة[62]. وعلى الرغم من أن الوفاق حصدت أكثرية أصوات الناخبين في انتخابات عام ٢٠١٠، حازت الجمعية السياسية على ١٨ مقعدا من أصل ٤٠ في مجلس النواب [63]. ويعزى ذلك لحد كبير إلى المشاكل الناجمة عن برنامج التقسيم غير المتماثل للدوائر في البحرين.

كثيرا ما يخلط المجتمع الدولي بين مخطط الحكومة البحرينية في الترسيم غير المتوزن للدوائر الانتخابية وبين فكرة (gerrymandering) لتقسيم الدوائر، وهذا يعتبر شر بائس ابتلى به الكثير من المجتمعات الديمقراطية[64]. فما يحدث في البحرين ليس مشابها للترسيم المتبع للدوائر الانتخابية في نظام جمهوري، حيث الأحزاب المتعاقبة لا تقوم دوريًا برسم دوائر انتخابية تناسبية. أما في البحرين، فتقوم النخبة الحاكمة المتمحورة حول العائلة المالكة بضبط القوانين الانتخابية وتغييرها على نحو غير متماثل مع كل دورة انتخابية. فتكون هناك أصوات انتخابية غير متساوية لمناطق غير متناسبة، وتحدّ سياسة «الفائز يأخذ كل شيء» من قوة الأحزاب السياسية، فتفضي النتيجة إلى عملية انتخابية تمييزية.

منذ عام ٢٠٠٢، والدوائر الانتخابية غير المتناسبة تشكل أكبر العقبات التي تحول دون تحقيق انتخابات نزيهة في البحرين. تقليديًا، قامت الحكومة بفصل الدوائر في أكبر خمس محافظات تمثل مناطق متجاورة جغرافيًا في الجزيرة: العاصمة، المحرّق، الشمالية، الجنوبية، والوسطى. وهذه المحافظات غير متوازنة على أساس طائفي، إذ تحصر الكثير من الشيعة في البلاد -الذين يسكنون في الغالب في الثلث الشمالي من الجزيرة- في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية في محافظات العاصمة والشمالية. وفي الوقت نفسه، فإنّ الناخبين السنة في غالبهم يشكلون الدوائر ذات الكثافة المنخفضة في المحافظات الجنوبية والمحرّق. والوسطى مقسمة بشكل أكثر توازنًا.

تاريخيًا، كان التباين صارخًا بين مستويات الكثافة السكانية في المناطق. خلال انتخابات عام ٢٠٠٦، ذكرت اللجنة المشتركة لمراقبة الانتخابات التي تتألف من جمعية الشفافية البحرينية وجمعية البحرين لحقوق الإنسان، أنّ الدائرة الأولى من المحافظة الشمالية (أولى الشمالية) فيها ١٥,٤٩٩ ناخبًا، غالبيتهم العظمى من الشيعة. وأصغر دائرة انتخابية هي الدائرة الخامسة من المحافظة الجنوبية (خامسة الجنوبية) وتضم ١,١٧٥ صوتًا، غالبيتهم من السنة[65]. اتسع هذا التباين بعد أربع سنوات. فخلال انتخابات ٢٠١٠، ضمت أولى الشمالية وتاسعة الشمالية أكثر من ١٦,٠٠٠ ناخبا لكل منهما. وضمت أصغر دائرة وهي سادسة الجنوبية نحو ٥٧٠ ناخبا؛ أي أن الناخب في سادسة الجنوبية تمتع بقوة التصويت ٢٠ مرة أكثر من من الناخب في أولى الشمالية[66].

تضخم سياسة «الفائز يأخذ كل شيء» الانتخابية، والتي تخصص نائبًا برلمانيًا واحدًا لكل منطقة، الأصوات السنية على حساب الناخبين الشيعة. في عام ٢٠١٠، احتوت المحافظة السنية الجنوبية الكبيرة على ست دوائر انتخابية بينما تضم هي ٦٨٪ من إجمالي الناخبين فقط، وفي المقابل كان للمحافظة الشيعية الشمالية الكبيرة ثلاث دوائر انتخابية إضافية وهي تضم ٣١,٩٪ من الناخبين، أي ثلاثة ممثلين أكثر من مجموع ٠٤ لقطاع سكاني هو أكبر بخمس مرات تقريبا[67].

تقوض هذه التلاعبات مجتمعةً مبدأ «صوتٌ لكل شخص». وكما ذكرت اللجنة المشتركة لرصد الانتخابات في تقريرها لعام ٢٠٠٧ بـ «أن صوت ناخب واحد في الدائرة الخامسة من المحافظة الجنوبية يعادل ١٣,١٥ صوتًا من الدائرة الأولى من المحافظة الشمالية»[68]، أي ارتفعت نسبة قوة التصويت بين أكبر وأصغر دائرة بمقدار ٢١,١:١ في عام ٢٠١٠. وبالطبع يكون الشخص في الدائرة الجنوبية سنيًا تقريبًا كما يرجح أن يكون ناخب الدائرة الشمالية شيعيًا، مما يشير إلى وجود جهود حكومية مغرضة لتقليل قيمة الأصوات الشيعية.

تعمل هاتان الطريقتان الهندسيتان بنحو فعال على احتواء التعبير السياسي الذي يسمح به النظام للشيعة. بعد فوزها في دوائر تحتوي على ما مجموعه ١٨١,٢٣٨ ناخبًا في عام ٢٠١٠، في مقابل مناطق مجموعها ١٣٧,٤٣٠ ناخبًا من كافة الأطراف الأخرى والمرشحين المستقلين معًا، حازت الوفاق

---

62 "Voter Turnout Data for Bahrain," International Institute for Democracy and Electoral Assistance, accessed November 25, 2014, http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=BH.

63 Fahad Desmukh, "Gerrymandering in Bahrain: Twenty-one persons, one vote," Bahrain Watch, February 11, 2013, accessed November 28, 2014, https://bahrainwatch.org/blog/2013/02/11/gerrymandering-in-bahrain-twenty-one-persons-one-vote/.

64 Implementation of the Bahrain Independent Commission of Inquiry Report, House of Representatives, 112 Cong. (2012) (Statement of Rep. Dan Burton).

65 "REPORT ABOUT Parliamentary and Municipal Elections HELD ON 25th November and 2nd December 2006," The Joint Committee of Monitoring Elections, (February 2007) accessed November 26, 2014, https://www.ndi.org/files/Bahrain-2006-elections-report.pdf, 8.

66 الخارطة الانتخابية ٢٠١٠- الوسط: http://www.alwasatnews.com/elections/2010

67 "Bahrain,"Freedom House, (2012), accessed January 20, 2015, https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2012/bahrain-0#.VH8z8THF8UA.

68 "Report about Parliamentary and Municipal Elections," Joint Committee, 8.

على ١٨ مقعدًا من أصل ٤٠ [69]. لو استخدمت البحرين سياسة «الفائز يأخذ كل شيء» مع مناطق متساوية الحجم، لكان بإمكان جهة تمثل ٥٦٪ من مجموع الناخبين المؤهلين أن تتوقع نتيجة بأغلبية تكون أقرب إلى ٢٢ أو ٢٣ مقعدا. وعلاوة على ذلك، تقلّص هذه الدوائر المرسومة طائفيًا بشكل غير متماثل الخريطة الانتخابية للأطراف المتنافسة. في ٢٠١٠، تنافست الوفاق على ٣١ مقعدا فقط من مجموع ٤٠ مقعد.[70]، جازمةً بأن المقاعد التسعة الأخرى غير قابلة للتنافس.

في عام ٢٠١٤، أصدر الملك مجموعة من الإصلاحات الانتخابية البسيطة التي لم يمثل تطبيقها تحديًا خطيرًا لموقف النواب الموالين للحكومة. فتم إلغاء المحافظة الوسطى، وضمت الجنوبية الكثير من سكانها[71]. ارتفع عدد ناخبي الدائرة المتوسطة الحجم من ٧,٩٦٧ إلى ٨,٧٤٣، وزاد عدد الدوائر في كل محافظة، وتم القضاء على الدوائر الصخمة ذات الـ ١٦,٠٠٠ شخص[72]. هذه التعديلات -على أي حال- جاءت أقل بكثير من المستوى المطلوب لتصحيح الاختلالات السكانية بين المناطق الموالية تقليديًا للحكومة وتلك الأخرى الأكثر تأييدًا للمعارضة الشيعية. واستمر الحجر الانتخابي على المعارضة. كانت محافظتا العاصمة والشمالية تتضمن معًا ٧١ دائرة انتخابية تعتبر موالية للجمعيات المعارضة؛ فيما تضمنت محافظتا المحرق والجنوبية دائرة واحدة موالية للمعارضة[73]. إضافة لذلك، تضمنت المحافظتان السابقتان ٢٠٩,٨١٦ ناخبًا موزعون على ٢٢ دائرة، بينما كانت الدائرتان الأخيرتان اللتان تقطنهما غالبية سُنية ضخمة تبلغ ١٣٩,٨٩٧ ناخبا موزعون على ١٨ دائرة[74]. في المحافظة الشمالية ذات الأغلبية الشيعية، تجاوزت ٩ دوائر من أصل ١٢ دائرة المتوسط القومي من حيث حجم السكان، إذ زاد عدد الناخبين في ٤ دوائر أكثر بـ ٢,٠٠٠ ناخب. في الجنوبية، تجاوزت دائرة واحدة فقط من أصل ١٠ دوائر متوسط الـ ٨,٧٤٣، وذلك بـ ٤٥ شخصا فقط [75]. وتبين هذه الأرقام في مجملها أن قيمة الصوت السُنّي لا تزال تفوق الصوت الشيعي بهامش كبير.

هدف عملية تقسيم الدوائر غير المتماثلة أبعد من مجرد احتواء التطلعات السياسية الشيعية، فهي تحمل أثمان خفية أخرى للمجتمع الشيعي، إذ يتعين على ممثلي المناطق ذات الأغلبية الشيعية أيضًا السعي على توفير الخدمات لناخبيهم الأكثر عددًا والأكثر حرمانًا من الخدمات. لانتهاكات حقوق الإنسان والتمييز في الإسكان والتوظيف أثر كبير غير متناسب على الشيعية البحرينيين، مما يجعلهم في حاجة إلى المساعدة الملحّة[76]. ويؤدي هذا الحرمان إلى حدوث عدد «غير قابل للسيطرة» من اللقاءات مع الناخبين، ويفرض على الساسة في المعارضة التضحية بعملهم الأساسي في الحكومة حتى يتمكنوا من الاستجابة على نحو كاف للمواطنين الذين يمثلونهم[77]. وبالتالي فإنه يكون على الساسة الشيعة العمل بجهد أكبر من نظرائهم السُنة وإن بدوا وكأنهم حققوا إنجازًا أدنى.

كما يفرض هذا الشكل الانتخابي الطائفي أيضًا ثمنًا على البحرينيين الذين يسعون إلى تجاوز هذه الانقسامات المجتمعية البينية. إن حالة الإنقسام الشيعي-السُني التي تفرضها الحكومة تضرّ بالجمعيات السياسية الصغيرة مثل جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)، وهو أكبر حزب علماني في البحرين. وعلى الرغم من تقدم ما يقرب من جميع مرشحيها في الجولة الثانية من التصويت في انتخابات عامي ٢٠٠٦[78] و ٢٠١٠[79]، لم تحصل وعد على مقعد واحد. الجمعيات السياسية الرسمية الوحيدة التي فازت بمقاعد في انتخابات عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ كانت بتوجهات دينية: الوفاق، والإسلاميون السنة المنبر، والأصالة السلفية. ثم أكمل المرشحون المستقلون الموالون للنخبة الحاكمة بقية مقاعد البرلمان. وبالتالي، استَبعد المرشحون المدعومون حكوميًا والإسلاميون جمعيةَ وعد في الجنوب وفي المحرّق، فيما حالت شعبية الوفاق دون حصول وعد على موطئ قدم في الشمال.

---

69 Fahad Desmukh, "Gerrymandering in Bahrain: Twenty-one persons, one vote," *Bahrain Watch*, (February 11, 2013) accessed November 28, 2014, https://bahrainwatch.org/blog/2013/02/11/gerrymandering-in-bahrain-twenty-one-persons-one-vote/.

70 "Bahrain Majlis Al-Nuwab (Council of Representatives): Last Elections," *Inter-Parliamentary Union*, accessed November 28, 2014, http://www.ipu.org/parline-e/reports/2371_E.htm.

71 الخارطة الانتخابية - إدارة الانتخاب والاستفتاء:
http://www.vote.bh/En/ElectoralMap?cms=iQRpheuphYtJ6pyXUGiNqlChNlcwVZKF

72 "Districts Gerrymandering analysis for 2010," al-Wefaq, accessed November 28, 2014.

73 نفس المصدر

74 نفس المصدر

75 نفس المصدر

76 U.S. Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, *2013 Report on International Religious Freedom, (2014)*

77 مقابلة شخصية مع مطر إبراهيم مطر في ٤٢ يوليو/تموز ٢٠١٤.

78 "Parliamentary and municipal elections in Bahrain 2006: Islamic Sunnis are leading the second elections in Bahrain," International Institute for Democracy and Electoral Assistance, (December 13, 2006) accessed November 28, 2014, http://www.constitutionnet.org/files/No.%2014%20Parliamentary%20and%20municipal%20elections%20in%20Bahrain%202006.pdf.

79 "The results of parliamentary and municipal elections in 2010," Al Wasat, (2010), accessed November 28, 2014, http://www.alwasatnews.com/elections/results/.

التَّلاعُب الدِّيمُوغرافِي، والقَهر القانُونِيُ، وعُنف الدَّولَةِ

في حين تستطيع الحكومة أن تقدم تعديلات طفيفة لإعادة ترسيم الدوائر الانتخابية غير المتماثلة ووصفها بالجهود المبذولة في سبيل الإصلاح، فإنها لن تسعى في الدفاع عن إجراءات أخرى تقلب الموازين الانتخابية لغير صالحها. إنّ الحملة ذات الحدّين لإعادة هندسة التركيبة السكانية للمجتمع البحريني، والمقترنة مع قمع السياسيين المعارضين والناشطين، ستزيد من قوة السلطة السياسية للأقلية السنية على حساب الأغلبية الشيعية.

في العقد الماضي، بدأت البحرين في زيادة سكانها السُنة بمواطنين سُنة من مواليد الخارج. كسياسة متبعة، تقوم البحرين بتجنيد سُنة أجانب للخدمة في قواتها من الجيش والشرطة[80]. وغالبًا ما يتم منح هؤلاء الأجانب الجنسية البحرينية وفق «الإجراءات السريعة»[81]. هؤلاء السُنة ينتمون لثقافات تجعلهم سهلي الانقياد للعائلة الخليفية الحاكمة، فهم في المقام الأول من القبائل البدوية السُنية في المملكة العربية السعودية وسوريا واليمن والأردن وبلوشستان، كما أن العديد منهم أيضًا من باكستان[82]. وفي حين لا تنشر البحرين أرقام رسمية، فإن تقديرات هؤلاء المُجَنسين السُنة قد بلغت أو تجاوزت الـ ٥٠,٠٠٠ [83]. وأصبحوا حوالي ٨٪ من جزيرة يتأرجح تعداد مواطنيها عند حوالي الـ ٦٠٠,٠٠٠. يُقدّر عدد الوافدين الباكستانيين لوحدهم ما يتراوح بين ٢٥,٠٠٠ إلى ٣٠,٠٠٠ متجنّس (بحريني) [84].

في الوقت ذاته أيضًا، واصلت الحكومة حرمان المئات من الأشخاص المؤهلين من الجنسية بسبب انتمائهم للطائفة الشيعية. ينص قانون الجنسية على أن الحكومة توفر حقوق المواطنة لأي من مواطني دول مجلس التعاون بعد ثلاث سنوات من الإقامة في البحرين. هذه الأرقام ترتفع إلى ١٥ سنة بالنسبة للعرب و ٢٥ سنة لغير العرب ليحصلوا على الجنسية البحرينية. وبحسب دراسة أجريت عام ٢٠٠٨ هناك ٢,٠٠٠ أسرة تقيم بدون جنسية في البحرين، وكثير منهم من الأسر الشيعية التي تأهلت للحصول على الجنسية بموجب القانون البحريني.[85]. ومع عدم توفر أرقام محدّثة عنهم، لا تزال هناك قصص جديدة تظهر في وسائل الإعلام المحلية حول هذه الأسر[86]. وعلاوة على ذلك، فقد قامت الحكومة على فترات بإلغاء جنسية الناشطين السياسيين البارزين والشباب، وكثير منهم من الشيعة[87]. ولو أن حجم محاولات سحب الجنسية بعيد جدًا عن حجم حملة الحكومة الواسعة في التجنيس، إلا أن ممارسات تجنيس الوافدين السنة وتجاهل الأسر الشيعية المؤهلة للحصول على الجنسية وسحب الجنسية من زعماء الشيعة والشباب مجتمعة، كان لها مجتمعة الأثر الكبير في تقليل نفوذ السكان الشيعة في وطنهم.

تكمِّل هذه التدابير القسرية قصيرة المدى التلاعب الديموغرافي طويل المدى كوسيلة لضمان الفضاء السياسي للنخبة السنية الحاكمة. كما أن هذه التدابير غالبًا ما تعتمد مبررات قانونية تعسفية. تخضع الجمعيات المعارضة والمرشحون الذين يمثلون السكان الشيعة إلى حد كبير باستمرار لتغيير القوانين التي تمدد أو تقلّص فضاء العمل على نحو فعّال. عندما هددت الجمعيات بمقاطعة انتخابات عام ٢٠١٤، واجهتها الحكومة بتصريح علني بالنظر في فرض عقوبات على المواطنين المؤهلين الذين يمتنعون عن التصويت، ومنها حرمانهم من الحصول على وظيفة حكومية[88]. ووفقًا لممثل الوفاق السابق مطر إبراهيم مطر، وضع المسؤولون الحكوميون في اعتبارهم صراحةً مسألة إزالة أسماء من قاطعوا الانتخابات من قوائم الناخبين والبدء بعملية إعادة تسجيل مجحفة، وذلك بهدف خفض أعداد الناخبين الشيعة في المستقبل وفي الوقت ذاته رفع نسبة الإقبال على التصويت، الذي تأخذها الحكومة من أصوات الناخبين المسجلين وليس من أصوات المواطنين عامةً.[89]. ومثل هذه الاجراءات تعاقب بإفراط العديد من الشيعة الذين قاطعوا الانتخابات لشدة احباطهم.

---

80 Shirin Sadeghi, "Intricacies of Bahrain's Shia-Sunni divide," *Al Jazeera*,(September 2, 2011) accessed December 1, 2014, http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2011/08/201182910412870029 9.html.

81 Aryn Baker, "What Lies Beneath: Bahrain's 'New Citizens' Fuel Unrest," *Time*, (March 11, 2011), accessed December 1, 2014, http://world.time.com/2011/03/11/what-lies-beneath-bahrains-new-citizens-fuel-unrest/.

82 Omar al-Shehabi, "Demography and Bahrain's Unrest," *Sada*, (March 16, 2011) accessed December 1, 2014, http://carnegieendowment.org/2011/03/16/demography-and-bahrain-s-unrest/gbpy.

83 نفس المصدر

84 Unnikrishnan, Raji. "University Soon for Pakistani Expats." Gulf Daily News.(December 13, 2014). Accessed January 22, 2015. http://www.gulf-daily-news.com/NewsDetails.aspx?storyid=391874.

85 Grewal, Sandeep. "AHN: More Than 2,000 Families Waiting To Become Bahrain Citizens." Bahrain Center for Human Rights. (May 13, 2008), Accessed January 21, 2015. http://www.bahrainrights.org/en/node/2158.

86 سهيلة آل صفر «عاشت أكثر من نصف قَرن ولم تحصل على الجنسية البحرينية» - صحيفة الوسط البحرينية، ١٣ أغسطس/آب ٢٠١٤م. تم فتح رابط الموضوع في ٢٨ فبراير/شباط ٢٠١٥م.
http://www.alwasatnews.com/4376/news/read/916339/1.html
عشت أكثر من نصف قرن ولم أحصل على الجنسية البحرينية».“ .
أُم محمود خوري تُبدي تخوفها من ترحيله لعدم امتلاكه الجواز وتوقيفه أكثر من ٣ أشهر
http://www.alwasatnews.com/mobile/news-911442.html#comment_form.
كشكول رسائل ومشاركات القراء.“ صحيفة الوسط البحرينية“.
January 14, 2010. Accessed January 22, 2015. http://www.alwasatnews.com/2687/news/read/360465/1.html. [Viral messages and posts by readers," *Middle Bahraini* Newspaper]

87 "Bahrain revokes 31 opposition activists' citizenship," *BBC*, (November 7, 2012), accessed December 3, 2014, http://www.bbc.com/news/world-middle-east-20235542.

88 Mohammed Al A'Ali, "Penalties plan for not voting," *Gulf Daily News*, (November 21, 2014) accessed December 1, 2014, http://www.gulf-daily-news.com/NewsDetails.aspx?storyid=390418.

89 مطر ابراهيم مطر معلقا في مجموعة العمل البحرينية في اكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤.

وحيث لاقت دعوات المقاطعةإقبالًا، ردت الحكومة بتعليق الوفاق لمدة ثلاثة أشهر وتهديد وعد بنفس العقوبة[90]. وأوقفت وزارة العدل الجمعية الشيعية في أكتوبر/تشرين الأول لـ «مخالفات» وانعدام الشفافية وعقد اجتماعات «غير قانونية»[91]. في يوليو/تموز عام ٢٠١٤، استجوبت السلطات شخصيّتَي جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان وخليل المرزوق بعد لقاءهما بحرية مع توم مالينوسكي، مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمّال. وفي النهاية اتهمتهما السلطات بانتهاك قانون الجمعيات السياسية لعام ٢٠٠٥[92]. في كلتا الحالتين، قام المسؤولون الحكوميون بفرض عقوبات على عضوَي المعارضة الذّين حاولا التحرك خارج إطار الفضاء السياسي الذي تحدده الحكومة.

في ٢٧ ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠١٤، اعتقلت الحكومة البحرينية أمين عام الوفاق الشيخ علي سلمان بتهمة التحريض على الكراهية ضد الحكومة والدعوة لقلب الحكومة بالعنف. وجاء الاعتقال بعد يومين من إعادة انتخاب الشيخ سلمان للمنصب الأول في الوفاق خلال اجتماع الجمعية الذي كانت الحكومة قد حظرته. وقد أدانت المنظمات الدولية لحقوق الإنسان اعتقال الشيخ سلمان، وتكهّن بعض المحللين السياسيين بأنّ هذه الخطوة قد تكون مقصودة بهدف زيادة العنف المتطرف في البلاد وذلك لتبرير الحملات السياسية.

بالنسبة للمواطنين الفاعلين سياسيًا الذين يريدون العمل بمنأى عن قنوات التعبير المدارة حكوميًا بعناية، ترد السلطات عليهم بالعنف المباشر. ففي الفترة التي سبقت الانتخابات الأخيرة، نظمت مجموعة واحدة من المعارضة الشيعية استفتاءً بديلاً ليصوت البحرينيون بـ «نعم» أو «لا» لـ «اختيار النظام السياسي الجديد في البحرين تحت إشراف الأمم المتحدة»»[93]. في نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠١٤، اعتقلت الحكومة ١٣ امرأة يزعم أنهن من منظمي الاستفتاء، وعرضتهن للتعذيب ومنعتهن من الوصول إلى مستشار قانوني[94]. بالنسبة للحكومة، يبقى عنف الدولة هو الخيار الجاهز عند فشل الترهيب أو الطعن في الشرعية.

الخُلاصَة

من خلال مزيج من التقسيم غير المتماثل للدوائر والتلاعب الديموغرافي والتدابير القسرية المقننة، تحتفظ الحكومة البحرينية بنظام انتخابي يسمح بمشاركة محدودة في حين تحبط انتخاب برلمان تمثيلي يمكنه الاعتراض على قوانين تصدرها السلطة التنفيذية. الطبيعة غير التمثيلية للحكومة الحالية هي تهميش غالبية السكان الشيعة في المجتمع حتى ولو تمادت في منح السلطة للعائلة الحاكمة السنية ومؤيديها. ليست البحرين بحاجة إلى الاستمرار على مسار التوتر الطائفي المتصاعد، فمن خلال وضع سلسلة من الإصلاحات الواضحة والعادلة والحس السليم، تستطيع الحكومة أن تحرّر الفضاء السياسي مع الحفاظ على الاستقرار الداخلي واحترام الإرادة الشعبية.

90 Farishta Saeed, "Bahraini opposition group suspended for three months," Reuters, (October 20, 2014) accessed December 3, 2014, http://www.reuters.com/article/2014/10/29/us-bahrain-wefaq-idUSKBN0IH1CV20141029.

91 Al Monitor, "Bahrain wields judiciary against civil society," (October 30, 2014) accessed December 3, 2014, http://www.al-monitor.com/pulse/politics/2014/10/bahrain-alwafaq-political-opposition.html#; "Bahrain: Court issues order to suspend the largest political group in Bahrain," *Bahrain Center for Human Rights*, (November 3, 2014) accessed December 3, 2014, http://www.bahrainrights.org/en/node/7155.

92 Bahrain Center for Human Rights, "Bahrain: Ministry of Justice Files Lawsuit to Suspend Al-Wefaq, the Largest Political Party in Bahrain" (July 21, 2014) accessed December 3, 2014, http://www.bahrainrights.org/en/node/6971.

93 "Bahrain opposition activists set up alternative vote ahead of elections," *Middle East Eye*, (November 21, 2014), accessed December 3, 2014, http://www.middleeasteye.net/news/bahrain-opposition-activists-set-poll-self-determination-ahead-elections-136064934.

94 Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain, "Bahrain: Women Targeted in Mass Arrests Over 'Popular Referendum,'"(November 14, 2014) accessed December 3, 2014, http://adhrb.org/2014/11/bahrain-women-targeted-in-mass-arrests-over-popular-referendum/.

التَّمييز الدِّينِي

لعدة سنوات بعد الحصول على الاستقلال من بريطانيا، ظهرت حكومة البحرين المهيمنة سُنيا بمظهر المستعد لقبول المجتمع الشيعي في النظام السياسي. فدخل كل من الشيخ عبد الأمير الجمري والشيخ عيسى قاسم -وهما من رجال الدين الشيعة البارزين- في البرلمان ممثلين عن «الكتلة الدينية» الاسلامية، ولكن تم تعليق البرلمان والدستور في عام ١٩٧٥ عندما رفض المجلس التشريعي قانونًا أمنيًا كان من شأنه أن يمنح قوات الأمن صلاحيات كبيرة. بالنسبة لباقي عهد الأميرعيسى بن سلمان حُكمت البحرين على نحو فعّال بالمراسيم الأميرية. هذا الانحدار السياسي، والقمع الذي تلاه، أديا إلى نزوح شخصيات دينية شيعية من البحرين.

حينما تبوأ الملك حمد بن عيسى آل خليفة العرش البحريني في عام ٢٠٠١، تأمل المراقبون أن يجلب حكمه عهدًا من التحرر السياسي. في بداية حكمه، قدّم الملك حمد «ميثاق العمل الوطني» الذي كان يفترض أن يعيد البحرين إلى ملكية دستورية منصوص عليها في دستور عام ١٩٧٣. في استفتاء عام، قرّر أكثر من ٩٨٪ من الناخبين البحرينيين التصديق على هذه الوثيقة. وردًا على نهج حمد التصالحي، قرر العديد من رجال الدين الشيعة المنفيين العودة للبلاد. في عام ٢٠٠١، انضم العديد من رجال الدين هؤلاء معًا لتشكيل جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، كائتلاف إسلامي شيعي ليصبح أكبر تجمع سياسي في البحرين. وهكذا أصبحت المؤسسة الدينية الشيعية مرتبطة في جوهرها بممثلي المجتمع السياسيين.

بعد عودة رجال الدين الشيعة إلى البحرين، قامت الحكومة بتراجع ملحوظ عن كثير من ممارساتها السابقة تجاه الوحدة السياسية. وفيما اتجه الهيكل السياسي نحو المزيد من الاستعداء ضد الشيعة، ردّت المعارضة الشيعية -وعلى نحو متزايد- بخطاب أقوى واحتجاجات اكثر ضد الحكومة. وقد ردّت الحكومة بنوع من الاستهداف المحدد للمؤسسة الدينية الشيعية عبر الاستهداف العنيف للزعماء الدينيين الشيعة، والحل القانوني للمنظمات الدينية الشيعية، والتدمير الفعلي للبُنى الدينية الشيعية.

العُنف ضدّ رِجَالِ الدِّينِ الشِّيعَة والشَّخصِيَّات الدِّينيَّة الشِّيعِيَّة

في أعقاب حركة عام ٢٠١١ الاحتجاجية، استهدفت السلطات البحرينية القادة المؤثرين في المعارضة السياسية بالإضافة إلى المواطنين العاديين المحتجين. أشهر هؤلاء السجناء السياسيين هم مجموعة «البحرين ١٣»، وهم من بين مختلف قادة المعارضة الذين ألقي القبض عليهم مباشرة بعد اعتداء الحكومة على المظاهرات المؤيدة للديمقراطية. ستة من بين مجموعة البحرين ١٣ تعتبرهم الطائفة الشيعية أعضاء بارزين من رجال الدين الشيعة في البحرين، بمن فيهم حسن مشيمع، وعبد الوهاب حسين، وعبد الجليل المقداد، ومحمد حبيب الصفاف (المقداد)، وسعيد ميرزا النوري، وعبد الله عيسى المحروس. قصصهم من نفس النسق نوعًا ما: بعد فترة وجيزة من قيام الحكومة بالهجوم على دوار اللؤلؤة في مارس/آذار ٢٠١١، قامت باعتقال أعضاء البحرين ١٣، بمن فيهم رجال الدين السّتة المذكورين أعلاه. ومارست الحكومة التعذيب بحق العديد من رجال الدين قبل إدانتهم في نهاية المطاف بجرائم ذات صلة بحرية التعبير وتكوين الجمعيات. وقد تراوحت الأحكام الصادرة بحقهم من عدة سنوات إلى السجن مدى الحياة[95].

خلال احتجاجات فبراير/شباط ٢٠١١، تم أيضًا استهداف أعضاء آخرين في المؤسسة الدينية الشيعية دون أن يكون لهم ارتباط بمجموعة البحرين ١٣. الشيخ ميثم السلمان هو رجل دين شيعي يرأس مركز البحرين للأديان، وهو مركز يروج التسامح الديني في البحرين. وعلى الرغم من أنه لم يشارك في الحركة الاحتجاجية، ألقي القبض عليه في ١٨ مارس/آذار ٢٠١١، واحتجز لمدة ستة أشهر. زعمت سلطات السجن زعمت بأنه بسبب حضوره في تجمع غير قانوني. كما حاكمت الحكومة رجل الدين عقيل أحمد المحفوظ غيابيًا بتهمة قيامه بالتغطية الإعلامية في ثورة فبراير/شباط ٢٠١١، وأصدرت بحقه حكمًا بالسجن لمدة ٥١ عاما[96].

منذ احتجاجات فبراير/شباط ٢٠١١، وجد غيرهم من الزعماء الدينيين أنفسهم ضحايا لاضطهاد الحكومة. في أبريل/نيسان عام ٢٠١٤، تم استجواب الشيخ حسين نجاتي، الذي يعتبر رجل الدين الشيعي الأرفع مرتبةً علمية في البحرين، وتم إخطاره بسحب جنسيته البحرينية، وأمهلته ضباط الشرطة ٤٨ ساعة لمغادرة البلاد إلى العراق. وفي ديسمبر/كانون الأول من العام نفسه، اعتقلت قوات الأمن الحكومية الشيخ علي سلمان، وهو رجل دين بحريني وزعيم أكبر جمعية معارضة في البحرين، على خلفية تصريحات سياسية كان قد أدلى بها في وقت سابق من العام. ويحتمل أن يواجه عقوبة سجن قد تصل الى ١٥ سنة. منذ عام ٢٠١١، استطاع مركز البحرين لحقوق الإنسان تحديد ما لا يقل عن ١٣ رجل دين شيعي بحريني تعرضوا للاضطهاد بسبب تصريحاتهم السياسية أو انتمائهم الديني، ومنهم الشيخين سلمان ونجاتي. ولازال أكثر من نِصفِهم في السجن.

95 "Bahrain 13." Bahrain Institute for Rights and Democracy. Accessed January 21, 2015. http://birdbh.org/bahrain-13/.

96 Bahrain Center for Human Rights, "Updates: Harsh Sentences to 21 Prominent Oppositional Leaders and Human Rights Defenders. (July 5, 2011). Accessed January 22, 2015. http://www.bahrainrights.org/en/node/4029.

تَدمِير المَسَاجِد والمَواقِع الدِّينِيَّة الأُخرَى

لم يقتصر العنف الحكومي ضد الشيعة على رجال الدين فحسب، فقد قامت الحكومة أيضًا بعمليات استهداف مباشرة لدور العبادة الشيعية. انتقاما لحركة فبراير/شباط ٢٠١١ الاحتجاجية -التي وصفتها الحكومة بأنها نابعة في الغالب من الشيعة البحرينيين- قامت قوات الأمن بتجريف وهدم حوالي ٣٨ من المساجد الشيعية في أنحاء البحرين. وكان للعديد من هذه المباني أهمية ثقافية علاوة على الدينية. وفي حين أن الحكومة قد وعدت بإعادة إعمار بعض هذه المساجد إلا أنّ هناك ركود في عملية إعادة البناء، بل أن المساجد التي تم بناؤها تم بجهود أهلية من الطائفة الشيعية نفسها.

وقعت أولى عمليات التدمير في ٣٠ مارس/آذار عندما تم حرق مسجد الكويكبات في بلدة توبلي، مع ما في المبنى من مقدّسات. وربما كان المسجد الثاني الأكثر أهمية الذي تم هدمه هو مسجد البربغي الواقع بين الجسر الفاصل بين السعودية والبحرين. يمثّل مسجد البربغي الذي أقيم في عام ١٥٤٩م رمزًا لدَور الإسلام الشيعي في تاريخ البحرين، وهو أقدم من وصول عائلة آل خليفة إلى البحرين بأكثر من ٢٠٠ سنة. كما يحتظن المسجد قبر الأمير محمد البربغي، وهو عالم دين شيعي مهم تاريخيًا. يعدّ موقع البربغي على الطريق بين المملكة العربية السعودية والبحرين مسألة هامة، إذ يرى بعض البحرينيين بأن تدمير المساجد الشيعية جاء بتشجيع من المسؤولين السعوديين الذين يريدون محو تراث الشيعة من أكثر المواقع بروزًا للعيان.

في واقع الأمر، يبدو أن موقع المسجد عامل هام في تحديد ما إذا كان سيُستهدف أم لا. فهو في منطقة «البربورة» ذات الأغلبية الشيعية والموقع التأريخي للاشتباكات القديمة بين عائلة آل خليفة والغاضبين الشيعة. خلال الفترة من ٣٠ مارس/آذار لغاية ٢٧ أبريل/نيسان، تم تدمير ١٠ مساجد في منطقة البربورة لوحدها، فيما عبّرعنه نشطاء المعارضة بالتأكيد بأنه كان عملًا رمزيًا للانتقام ضد الطائفة الشيعية. كما تم تدمير المساجد الأخرى على ما يبدو أيضًا بسبب مواقعها في المناطق المكشوفة. وهكذا كان الأمر بالنسبة لمسجد العلويات حيث كان ظاهرًا على الطريق إلى المستشفى العام الوحيد في البلاد.

في الفترة مابين ٣٠ مارس/آذار و ٧٢ ابريل/نيسان ٢٠١١، أقدمت الحكومة على تدمير ما مجموعه ٣٨ مسجدًا، منها:

مسجد أبي ذر الغفاري في البربورة
مسجد أبي ذر في النويدرات
مسجد أبوطالب في مدينة الزهراء (مدينة حمد)
مسجد عين رستان في عالي
مسجد البقيع في منطقة اللوزي
مسجد البربغي في البربورة
مسجد الدويرة في البربورة
مسجد الإمام الباقر في البربورة
مسجد الإمام الهادي في البربورة
مسجد الإمام الهادي في مدينة الزهراء (مدينة حمد)
مسجد الإمام الحسن في البربورة
مسجد الإمام الجواد في البربورة
مسجد الإمام السجّاد في منطقة اللوزي
مسجد الإمام السجّاد في سلماباد
مسجد الخضر في بني جمرة
مسجد الرسول الأعظم في كرزكان
مسجد الشيخ يوسف في البربورة
مسجد الوطية في الماحوز
مسجد الوطية في مقابة

مسجد فدك الزهراء في مدينة الزهراء (مدينة حمد)
مسجد فاطمة الزهراء
مسجد الإمام الجواد بمدينة الزهراء (مدينة حمد)
مسجد الإمام علي في سند
مسجد الإمام الباقر في النويدرات
مسجد الإمام الحسين العسكري في مدينة الزهراء (مدينة حمد)
مسجد الإمام الحسن في النويدرات
مسجد كريم اهل البيت في مدينة الزهراء (مدينة حمد)
مسجد الكويكبات في الكَوَرَة
مسجد مؤمن في النويدرات
مسجد سلمان الفارسي في البربورة
مسجد سلمان الفارسي في النويدرات
مسجد السيدة زينب في مدينة الزهراء (مدينة حمد)
مسجد الشيخ محمد الوسطي في سترة
مسجد وضريح الشيخ عابد في سترة
مسجد الشيخ ابراهيم في الزنج
مسجد الشيخ محسن العصفور في الزنج
مسجد الشيخ ميثم البحراني في مدينة الزهراء (مدينة حمد)
مسجد أم البنين في مدينة الزهراء (مدينة حمد)

منذ تدمير هذه المساجد، وحكومة البحرين تمنع الوصول إلى العديد من مواقعها الأصلية. فقد قامت قوات الأمن بضرب طوق من السياج حول موقع أرض مسجد البربغي وبمقاضاة من حاولوا أداء الصلاة عليها. في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣، تعرّض عالم الدين وعضو المجلس الإسلامي العلمائي فاضل الزاكي للاستجواب على أيدي ضباط الشرطة بتهمة «المشاركة في تجمع غير مبلَّغ عنه» بعد أن أمّ الصلاة هناك. وكذلك الأمر بالنسبة للمخرج التلفزيوني ياسر ناصر الذي ألقي القبض عليه في ٣٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣ لأنه لم تكن لديه «رخصة لأداء الصلاة في الموقع».

بعد انقضاء فترة الطوارئ الوطنية في يونيو/حزيران عام ٢٠١١[97]. ، أنشأت الحكومة «اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق» (لجنة بسيوني)، وذلك من أجل التحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة في أعقاب احتجاجات فبراير/شباط ٢٠١١. وجدت لجنة تقصي الحقائق أن الحكومة قد دمرت بشكل غير قانوني ٢٨ مسجدا وموقعين دينيين آخرين، معترفة بأنه قد تكون هناك مواقع أخرى دمرتها الحكومة دون أن يتمكن أعضاء لجنة تقصي الحقائق من الوصول إليها. وعلى الرغم من قبول الحكومة بنتائج لجنة تقصي الحقائق وتعهدها بإعادة بناء الهياكل المهدمة[98]. ، إلا أن هناك ركود في عملية إعادة البناء. في غضون السنوات الثلاث التي تلت قبول نتائج لجنة تقصي الحقائق، زعمت الحكومة بأنها إعادت بناء أربعة مساجد رسميا فقط، بينما يقول الوسطاء بأن الطائفة الشيعية هي التي أعادت استكمال بناء هذه المساجد بعد الحصول على إذن من الحكومة. وفي بعض الحالات، قررت الحكومة نقل المساجد وإعادة توظيف أراضيها الأصلية. مسجد أبي ذَرّ الذي كان عمره أكثر من ثلاثة قرون حين تدميره، شيدت السلطات البحرينية على أرضه ملعبا للأطفال.

منذ فبراير/شباط عام ٢٠١١، والحكومة مستمرة في استهداف البنى الدينية الشيعية. في ١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، أقدمت الحكومة على هدم أربعة مساجد وهي في طور إعادة الاعمار. ثلاثة من هذه المساجد على الأقل كانت بتصاريح بناء قانونية، فيما كان المسجد الرابع تحت الإنشاء بإذن من البلدية وكذلك وزارة الشؤون الإسلامية[99].

أبلغت وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٠١٢ أن الحكومة أوقفت أيضًا بناء عدة مساجد شيعية جديدة خلال العام، كما دأبت قوات الأمن بشكل روتيني على هدم هياكل العبادة الدينية المؤقتة التابعة للشيعة[100].

إجْراءات قَانُونِيَّةٌ

منذ عام ٢٠١١، وحكومة البحرين تستهدف الجماعات الدينية الشيعة من خلال دعاوى قضائية تهدف إلى الحد من أنشطتهم الدينية والسياسية، وفي بعض الحالات حلّها تمامًا.

في أعقاب احتجاجات فبراير ٢٠١١، استهدفت الحكومة جمعية العمل الإسلامي (أمل) الشيعية التوجه بهدف حلِّها، رافعة دعوى قضائية ضدّها وضدّ جمعية الوفاق الإسلامية لدورهما في حركة الاحتجاج. في أبريل/نيسان من ذلك العام، أمرت محكمة بحرينية بحل كل من «أمل» و «الوفاق». ولكن وبسبب الضغوط الدولية، تخلت محكمة الاستئناف عن هذا القرار في نهاية المطاف. ومع ذلك، ألقي القبض على العديد من أعضاء أمل لمشاركتهم في الاحتجاجات، وزعم البعض منهم بأنهم تعرضوا للتعذيب في الحجز. علاوة على ذلك، قامت الحكومة بمداهمة مقر أمل في مارس/اذار عام ٢٠١١، مع عناصر من قوات الأمن البحرينية بهدف التخريب وسرقة المقتنيات. ثم عاودت الحكومة استهدافها لأمل مرة أخرى في العام التالي عندما قامت وزارة العدل والشؤون الإسلامية في ٣ يونيو/حزيران ٢٠١٢، برفع دعوى قضائية لحل أمل بسبب «مخالفات جسيمة لأحكام الدستور البحريني والقانون». ثم بعد ذلك بسبعة أيام، أمرت محكمة بحرينية بحلّ جمعية أمل نهائيًا[101].

واصلت الحكومة استهداف التجمعات الدينية الشيعية عندما رفعت دعوى ضد المجلس الإسلامي العلمائي، وهو أكبر تجمع لرجال الدين والزعماء الدينيين الشيعة في البحرين[102]. وقضت الحكومة بأن المجلس قد أخفق في الحصول على تصاريح قانونية لازمة واتهمت أعضاءه باستغلال المجلس لأغراض سياسية، فقررت حلّه. وفي ٩٢ يناير/كانون الثاني عام ٢٠١٤، انحازت محكمة بحرينية مع الحكومة، وأمرت بتصفية أصول العلمائي وإغلاق مقرّه[103].

---

97 International Covenant on Civil and Political Rights, New York, (December 16, 1966), United Nations Treaty Series, available from https://treaties.un.org/doc/Publication/CN/2011/CN.430.2011-Eng.pdf.

98 Al-Monitor, "Sectarian Tensions Rise in Bahrain Amid Mosque Attacks". (July 23, 2013). Accessed January 22, 2015. http://www.al-monitor.com/pulse/security/2013/07/bahrain-sectarian-crisis-mosque-attacks.html#.

99 "Mosques Under Construction Re-Demolished by Authorities in Bahrain." Bahrain Center for Human Rights. (December 9, 2012), Accessed January 21, 2015. http://bahrainrights.org/en/node/5550.

100 USDOS Human Rights Report 2012

101 Rafique, Mohammed. "Court Dissolves the Islamic Action Society." Twenty Four Seven News, (July 10, 2012), Accessed January 21, 2015. http://www.twentyfoursevennews.com/bahrain-news/court-dissolves-the-islamic-action-society/.

102 Freedom House , "Bahrain". 2014. Accessed January 22, 2015. https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2014/bahrain-0#.VKQj-SvF-8o.

103 Fayad, Kamal. "Bahraini Court Dissolves Islamic Scholars Councils." Al-Monitor, (January 30, 2014), Accessed January 18, 2015. http://www.al-monitor.com/pulse/security/2014/01/bahrain-court-decision-resolve-islamic-council.html.

التَّعلِيم والمَنَاهِج المَدرَسِيَّة

تقوم حكومة البحرين أيضًا بالتمييز ضد المؤسسة الدينية الشيعية من خلال نظامها التعليمي الذي يتم فيه تدريس فقه المذهب المالكي السنّي ضمن جميع مناهج المدارس العامة والخاصة بدءًا بروضة الأطفال إلى الثانوية فالجامعات، لازالت الثقافة الجعفرية المعروفة التي تعتنقها غالبية سكان البحرين غائبة عن جميع النصوص التعليمية في البلاد[104]. هناك العديد من الاختلافات الكبيرة بين المعتقدات الشيعية والسنّية، بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بممارسات العبادة والصلاة وأداء مناسك الحج والقضايا الزوجية ومزاولة الأعمال التجارية. ومع ذلك، فالتلاميذ في المدارس العامة أو الخاصة، ومنهم التلاميذ الشيعية، لا يتم إبلاغهم بذلك، بل هم ملزمون بتلقي تعليمهم حسب الثقافة السنية فقط. ونتيجة لذلك، تتم تربية الأطفال والشباب الشيعة بحسب نظام التعليم البحريني لكي يؤمنوا بمعتقدات وتقاليد وممارسات هي في الغالب خارج المذهب الشيعي التقليدي، وفي كثير من الحالات يتم تغيير المذهب الشيعي في البحرين خلسةً وخفية لدمجه ضمن المعتقدات السنية.

والأدهى من استبدال المعارف الشيعية بممارسات سنية، هو أن النظام التعليمي وبشكل مباشر كثيرًا ما يحطّ من المعتقدات الشيعية. تصف بعض المواد التعليمية أتباع مذهب التشيع مباشرة بالكفر؛ فيما يشير بعضها الآخر بشكل غير مباشر بأن الكثير من المعتقدات الشيعية هي في ذاتها كفر[105]. على سبيل المثال، من المناهج المدرسية في البحرين يتم تعليم طلاب المدارس الثانوية أن المسلم يطلب حاجته من الله مباشرة فقط، وأن الطلب من غير الله هو كفر، وهذا ما يتعارض مع ما يؤمن به ويمارسه الشيعة عن إمكانية طلب الحاجة من خلال شخصيات دينية تاريخية مقدسة مثل النبي محمد أو عيسى (ع). ويعتقد المسلمون الشيعة بأن هذه الشخصيات لها مكانتها وقدسيتها وبإمكانها المساعدة في إيصال طلب الحاجة إلى الله. كما يتضمن المنهج التعليمي الحكومي أيضًا الزعم بأنّ الممارسات الشيعية الأخرى، مثل السجود على التربة والصلاة في المساجد المبنية على قبور الأولياء والصالحين و زواج المتعة أمور تعتبر كفرًا في الإسلام[106].

في محاولة لوضع حد للتمييز ضد الشيعة في النظام التعليمي، في عام ٢٠٠٥ نظر مجلس النواب في اقتراح بتدريس مذاهب الإسلام الخمسة، وهي أربعة مذاهب سُنية ومذهب شيعي، في جميع مدارس البلاد. إلا أن البرلمان ذو الأغلبية السنية صوّت ضد الاقتراح[107]. في عام ٢٠٠٧، بادر المجلس الإسلامي العلمائي، الذي هو أكبر مؤسسة دينية شيعية في البلاد، بإجراء دراسة حول ما تحويه مناهج الدولة من انتهاكات ومواضع ضعف ورفع تقريره إلى وزارة الشؤون الإسلامية[108]، سعيًا لتغييرات جذرية في المناهج لإتاحة التعليم حول الطوائف الإسلامية الخمس للطلاب. ولكن لم يلق الطلب أية استجابة من الحكومة. وقد واصل المجلس العلمائي تنسيق جهوده من أجل تعليم المعارف الجعفرية حتى نوفمبر/كانون الثاني ٢٠١٤ حيث أصدرت محكمة بحرينية أمرًا بحل المجلس لممارسة أنشطة سياسية غير خاضعة للرقابة[109].

الخُلاصَةُ

التمييز الفاضح ضد المذهب الشيعي في البحرين ليس أمراً جديدًا. فمنذ أن حصل شعب هذه الجزيرة على استقلالهم من المملكة المتحدة عام ١٩٧١ والحكومة تستهدف المؤسسة الشيعية بالعنف السياسي، وخاصة عبر احتجاز وتعذيب ونفي رجال الدين الشيعة البارزين خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين. ومع ذلك، فإن حجم ما تعانيه الطائفة الشيعية من ممارسات التمييز اليوم لم يسبق له مثيل. إنّ استمرار العنف والاعتقال، مع تعرض العديد من رجال الدين الشيعة البارزين اليوم للاعتقال السياسي عوضًا من النفى، وتدمير ٨٣ من المساجد والمقامات الدينية في أعقاب احتجاجات فبراير/شباط ٢٠١١، كل ذلك أظهر العداء العلني الذي تكنّه الحكومة البحرينية تجاه مواطنيها الشيعة. حتى اليوم أُعيد بناء أربعة من هذه المساجد فقط، فيما ذهبت الحكومة إلى أبعد من ذلك عبر قيامها بهدم حتى محاولات اعادة بناء أربعة مساجد أخرى. فممارسات العنف ضد رجال الدين الشيعة، علاوة على تدمير المساجد، واقتصار مناهج التدريس على المذاهب السُنية فقط، وتفكيك المجتمعات الدينية الشيعية تعطي صورة واضحة عن التمييز الحكومي المنهجي ضد المؤسسة الدينية الشيعية.

---

104 Embassy of the United States Manama, Bahrain, "International Religious Freedom Report". 2013. Accessed January 22, 2015. http://bahrain.usembassy.gov/policy/religious-freedom-report.html.

105 http://www.moe.gov.bh/e-content/6/33/index.html#/27/

106 سلمان سالم: «مناهج التربية الإسلامية والأهداف التربوية والوطنية المضيعة» - صحيفة الوسط البحرينية. (٥٢ ديسمبر ٢٠١٤) الوصول إليها ٢٢ يناير ٢٠١٥: http://www.alwasatnews.com/4492/news/read/947330/1.html

107 http://www.alwasatnews.com/999/news/read/466881/1.html

108 الغريفي: العلمائي رفع ملاحظاته بشأن مقررات «الدين» لـ «الوزارة» و ينتظر تغييرها." صحيفة الوسط البحرينية - ٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦: http://www.alwasatnews.com/1457/news/read/648265/1.html

109 حسين الوسطي: «الاستئناف» تؤيد حل المجلس العلمائي» - الوسط http://www.alwasatnews.com/4301/news/read/896126/1.html

الخَاتِمَةُ

كثيرًا ما تزعم حكومة البحرين بأن البلاد تشهد توترًا طائفيًا يتمثّل في قيام السكان الشيعة بالمقاومة العنيفة ضد جيرانهم السُنّة. صحيح أن البحرين اليوم تتّسم بالعنف السياسي. فكما هو موثق من قبل العديد من المراقبين المستقلين، بدأت أقلية من الشباب البحريني بالبروز بشكل متزايد وقد أصابها الاحباط من ممارسات الحكومة فلجأت في الغالب الى وسائل متوافرة مثل زجاجات المولوتوف وحرق الإطارات أثناء الاحتجاجات ضد أفراد الأمن والمؤسسات الحكومية. تشير الحكومة لهذا العنف كدليل على الطائفية لدى شعب البحرين، وهذا تشويه لصورة الأقلية المعارضة العنيفة في البحرين بأنّ العنف الطائفي الشيعي يستهدف المؤسسات السنية مثل المساجد أو الأحياء السنية. وحقيقة الأمر أن العنف في البحرين لم يستهدف هذه الاشياء، بل اختار مهاجمة المؤسسات الحكومية. العنف في البحرين سياسي وليس طائفي، وغالبًا ما يأتي كردة فعل على استخدام الحكومة للقوة والسياسات التمييزية الأخرى ضد غالبية سكانها الشيعة. وفي هذا، فإن الحكومة نصف صادقة؛ ونعم توجد هناك طائفية في البحرين، إلا أنّ السمة الطائفية في البحرين ليست من عامة الشعب، بل هي منفردة سردية أحادية الجانب تنبع من الحكومة عبر استخدامها للخطاب الطائفي لتبرير القمع ضد غالبية سكانها الشيعة. ونتيجة لذلك، يضطر السكان الشيعة في البحرين -وعلى نحو متزايد- إلى العيش بعيدًا عن جيرانهم السنة.

أظهرت احتجاجات فبراير/شباط ٢٠١١ أنه بإمكان شعب البحرين -شيعةً وسنةً- العيش سويًا في وئام. إلا أنّ العنف الذي مورس بعد ذلك مباشرة ضد المحتجين والنشطاء الشيعة وقراهم في المقام الأول أظهر عداء الحكومة تجاه غالبية سكانها. منذ الانتفاضة والحكومة لم تتوقف عن سياساتها التمييزية ضد الشيعة فيما تقوم بتفضيل المواطنين السنة، بل وصلت حتى إلى تغيير التركيبة السكانية للبلد بهدف قلب الموازين لصالح المواطنين السُنة. وهذه ليست ممارسات حكومة محايدة، وإنما حكومة متورطة حتى النخاع في أجندة طائفية.

تقوم الحكومة بتشجيع الطائفية في أوضح صورها من خلال العنف الذي تتبناه الدولة ضد الشيعة. يتم استخدام الغالبية العظمى من القوات الحكومية غير المميتة ضد الشيعة؛ إمّا للاحتجاجات المناهضة للسلطة أو لتطبيق نوع من العقاب الجماعي ضد قرىً بأكملها. وقد استخدمت هذه الأساليب، غير المميتة في ظاهرها، في قتل المواطنين الشيعة خارج نطاق القضاء، منهم بخنقهم داخل منازلهم ومنهم بإصابات بسلاح الشوزن. كما تستخدم الحكومة القوة ضد الشيعة في السجون، حيث أنّ الشيعة هم الغالبية العظمى من بين ضحايا التعذيب. يُتهم العديد من القادة السياسيين الشيعة في السجون بتهم الإرهاب وأعداد هائلة من الشباب الشيعة بتهمة الاحتجاج بطريقة غير مشروعة.

لقد قضت تقريبًا السلطة على وجود الشيعة في الحكومة. بينما يتمتع بعض الشيعة بمناصب في الهيئات الحكومية، فإنّ الغالبية العظمى من السلطة السياسية تتركز في يد العائلة المالكة السنية آل خليفة والتابعين لهم. وقد صُمِّمم النظام السياسي على نحوٍ بحيث يكون أفضل تمثيل متاح للشيعة هو أقلية أصوت في مجلس النواب وقد غلب عليها طابع العجز.

وكأن ذلك لم يكن كافيًا، بل حدث وأن مارست الحكومةُ التمييز وبشكل مباشر ضد المذهب الشيعي بذاته. بعد انتفاضة عام ٢٠١١، قامت الحكومة بتجريف المساجد الشيعية فقط كعقاب جماعي ضد السكان الشيعة. وبرغم من مشاركة المحتجين السُنة أيضًا في الانتفاضة، إلا أنّ المؤسسة الدينية السنية لم تُمَس. وعلى الرغم من تعهد الحكومة بإعادة بناء المساجد، لازال الكثير من هذه المساجد يتعرّض للهدم، وما أعيد بناؤه فكان بتمويل السكان الشيعة أنفسهم.

في بعض النواحي، يتطابق الوضع مع الفصل العنصري في جنوب أفريقيا؛ تستمرّ الحكومة في الالتزام بأعمال العنف ضد الشيعة، وتربك حركة تنقلهم، وتقف أمام حصولهم على نفوذ في الحكومة، وتدمّر مؤسساتهم الدينية. وفي حقيقة الأمر، يتشابه سلوك الحكومة البحرينية تجاه سكانها الشيعة مع العديد من القضايا الواردة في اتفاقية الفصل العنصري، بما في ذلك التدابير التشريعية التي تهدف إلى ضمان عدم حصول الشيعة على صوت كبير في الحكومة، وتعذيب الشيعة على أساس انتمائهم الديني، وقتل الشيعة خارج نطاق القضاء أثناء الاضطرابات المدنية. ولو كان التشيّع عِرقًا وليس دينًا لكان بالإمكان أن تتكفل به اتفاقية الفصل العنصري.

يتطلّب إنهاء الطائفية في البحرين التزامًا صادقًا من الحكومة لوضع حدٍ لسياساتها التمييزية تجاه الشيعة ودمجهم بشكل أفضل في العمليّة الانتخابية وفي الحكومة. وكونهم أغلبية السكان في البلاد، فالشيعة مؤهلون لحقهم في تقرير المصير، وينبغي أن يكون لهم ما لا يقل ولا يزيد عن صوت في الحكومة يتناسب مع حجمهم. مع هذا التمكين، لابد وأن تنتهي كافة القضايا الأخرى. وكما أثبتت من قبل، فإن الشيعة والسُنة وأتباع جميع الأديان الأخرى في البحرين قادرون على العيش جنبًا إلى جنب والعمل معًا، طالما أنّ الحكومة لا تمنعهم من القيام بذلك..

التَّوصِيَات

في ضوء النتائج المذكورة أعلاه، نقدم التوصيات التالية:

إلى حكومة البحرين:

١. إعادة النظر كليًا في الاستخدام المنهجي للعنف ضد الذين ينتمون للمذهب الشيعي عبر:

أ - الحدّ من استخدام العنف ضد الاحتجاجات الشيعية من قبل موظفي الحكومة، بمن فيهم موظفي وزارة الداخلية وضباط أمن الدولة، عن طريق تثقيف موظفي الحكومة بشأن المعايير المقبولة المعترف بها دوليًا لاستخدام القوة وأفضل الممارسات لاستخدام القوة غير المميتة؛

ب - القضاء على ممارسة التعذيب ضد الشيعة كافة، وضدّ أي شخص آخر في البحرين، وخصوصًا أولئك المعتقلين حاليًا في مراكز الاحتجاز الحكومية؛

ج - إصلاح قوانين الدولة لمكافحة الإرهاب لتوفير أفضل لحريات التعبير والتجمع، بما في ذلك حرية الانتقاد العلني للحكومة أو الاعتراض السلمي ضد الاجراءات الحكومية؛

د - الإفراج -بلا استثناء- عن جميع المعتقلين السياسيين المسجونين حاليًا في مراكز الاعتقال البحرينية؛ و

هـ - التحقيق الكامل بلا تمييز في كافة مزاعم التعذيب ذات المصداقية -ومنها تلك التي اشتكى منها المحتجون الشيعة، مع هدف مقاضاة أي أشخاص يثبت أنه قام بالتعاون في ممارسات التعذيب أو ارتكبها بنفسه، وإعادة محاكمة أي أشخاص تمت إدانتهم بناءً على أدلة تم الحصول عليها بواسطة التعذيب.

٢. التوافق بين السكان الشيعة في العملية السياسية البحرينية من خلال:

أ - تعيين عدد مناسب من ممثلي الشيعة في مجلس الشورى تماشيًا مع تركيبة نسبة الشيعة من السكان؛

ب - إصلاح الدوائر الانتخابية في البحرين وفقًا لمبدأ «لكل شخص صوت واحد»، وذلك ليسنح للشيعة بتمثيل أفضل في غرفة مجلس النواب المنتخب من المجلس الوطني البحريني؛

ج - تعيين ممثلي الشيعة في مجلس الوزراء؛

د - الإرجاع الفوري لأي جمعية أو جهة سياسية تم حلها من قبل الحكومة لأسباب سياسية، ومنها -على سبيل المثال لا الحصر- جمعية الوفاق الوطني الإسلامية؛

هـ - الكف عن عمليات تجنيس الأجانب السُنة بهدف تغيير التركيبة السياسية للبلد؛

و - الإفراج الفوري عن أي من القادة السياسيين المسجونين لأسباب سياسية، بمن فيهم إبراهيم شريف والشيخ علي سلمان؛ و

ز - إعادة النظر في الهيكل السياسي للبحرين بهدف التقسيم المتساوي للسلطة السياسية بين السكان البحرينيين.

٣. وقف كافة السياسات التمييزية ضد المؤسسة الدينية الشيعية ومعتقدها عبر:

أ - الإفراج الفوري عن جميع زعماء الشيعة المسجونين لأسباب سياسية؛

ب - التوقف الفوري عن هدم المزيد من المواقع والمساجد الدينية الشيعية؛

ج - تجديد الالتزام بإعادة بناء جميع المواقع الدينية -بلا استثناء- التي دُمرت انتقامًا من الطائفة الشيعية لمشاركتها في حركة الاحتجاج السلمية في عام ٢٠١١؛

د - إعادة بناء مسجد أبي ذرّ في موقعه الأصلي، وتعويض المجتمع الشيعي البحريني عن أي تكاليف أنفقها في إعادة بناء المساجد التي دمرتها الحكومة؛ و

هـ - إرجاع أي جمعية دينية تم حلها لأسباب سياسية، ومنها المجلس الإسلامي العلمائي.

إلى الأمم المتحدة:

١. الضغط على حكومة البحرين لإنهاء سياساتها التمييزية ضد مواطنيها الشيعة، وذلك بـ:

أ - النظر في تمرير قرار في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يدين أوضاع حقوق الإنسان في البحرين ويشير على وجه التحديد إلى التمييز الحكومي ضد الشيعة؛

ب - إجراء دراسة عن آثار الاستبعاد الحكومي على التطرف، والنظر في اتخاذ البحرين مثالًا على ذلك في هذا التقرير؛

ج - إدراج موضوع التمييز ضد الشيعة ضمن جدول الزيارة القادمة من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وتضمين دراسة حول هذا الموضوع لدى أي بعثة دائمة؛

٢. تسهيل مهام هيئة الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من خلال:

أ - الطلب من حكومة البحرين الوفاء بالتزامها السماح لـ «المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير العادية أو الحاطة بالكرامة» لزيارة البلاد وإجراء تقييم حول التزامات البحرين من أجل القضاء على استخدام التعذيب؛

ب - طلب دعوة دائمة من حكومة البحرين لجميع أعضاء «الإجراءات الخاصة» الذين يرغبون في زيارة البلد؛

ج - تشجيع المقرر الخاص المعني بالحرية الدينية، والمقرر الخاص المعني بحقوق السكان الأصليين، على التقدم بطلب الوصول إلى البحرين؛

٣. النظر في تعديل الاتفاقية الدولية لكبح ومعاقبة جريمة الفصل العنصري، لكي يتسنى تطبيقها على حالات التمييز القصوى ذات الطابع غيرالعنصري، بما في ذلك الحالات التي تواجه الأشخاص الذين يواجهون ظروف مشابهة للفصل العنصري بسبب دينهم أو مذهبهم.

إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة:

١. الضغط على حكومة البحرين لانهاء حملتها التمييزية ضد السكان الشيعة من خلال وضع تدابير ضد البحرين مماثلة لتلك التي أنهت الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وذلك من خلال:

أ - فرض حظر على شراء البحرين لكافة الأسلحة، ومنها أسلحة الرتب العسكرية والأسلحة غير المميتة المقصود استخدامها لمكافحة الشغب؛

ب - وضع عقوبات تجارية ضد البحرين، وعلى وجه التحديد للسلع الفاخرة الراقية المستهلكة عادة من قبل النخب الحكومية المسؤولة والأسرة الحاكمة؛

ج - المطالبة بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الشيعة؛

د - النظر في استضافة محادثات متعددة الأطراف بين الحكومة البحرينية والأغلبية الشيعية من أجل الوصول لحلّ دائم وشامل.

٢. وقف كافة برامج التدريب العسكرية المقدمة لمملكة البحرين حتى يحين الوقت الذي يقوم فيه الجيش البحريني بدمج كامل للسكان الشيعة؛

٣. النظر في تمرير قرار يدين الحملة البحرينية ضد سكانها الشيعة، في الجمعية العامة للأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي والكونغرس الأمريكي والبرلمان الأوروبي؛

٤. توسيع نطاق السياسة المتعلقة بالبحرين لتشمل المقاربات الثنائية ومتعددة الأطراف لقضايا حقوق الإنسان والتمييز ضد فئة معينة من السكان في البحرين؛

٥. تقديم المساعدة للحكومة البحرينية عبر برامج تدريب على أفضل الممارسات للتأكد من تضمين السكان الشيعة في الوظائف الحكومية وغيرها من المجالات التي لا يمثل فيها الشيعة بشكل كامل؛

٦. تضمين تحليل حول موضوع التمييز ضد الشيعة في أية تقارير تصدر خلال عام ٢٠١٥ حول حقوق الإنسان، بما في ذلك تقارير حقوق الإنسان الصادرة من وزارة الخارجية الأمريكية و وزارة الخارجية البريطانية؛ و

٧. النظر في تعديل الاتفاقية الدولية لكبح ومعاقبة جريمة الفصل العنصري، لكي يتسنى تطبيقها على حالات التمييز القصوى ذات الطابع غيرالعنصري، بما في ذلك الحالات التي تواجه الأشخاص الذين يواجهون ظروف مشابهة للفصل العنصري بسبب دينهم أو مذهبهم.

Americans for Democracy
& Human Rights in Bahrain